المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/٣ الموافق ١٧ ربيع الأول ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٣ السنة الثامنة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«الصندوق القومي اليهودي» والاستيطان في القدس العربية!

صفحة (٢)

عن غانتس اللاهث وراء سراب رئاسة الحكومة في صحراء نتنياهو!

صفحة (٣)

تقرير جديد: توقف الهجرة اليهودية بفعل كورونا وتكاثر اليهود عالمياً فقط في إسرائيل!

كتب برهوم جرايسي:

قال التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية (الصهيونية) إن حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ومنها، توقفت تقريبا في العام الجاري ٢٠٢٠، باستثناء الأشهر الثلاثة الأولى منه، وذلك بفعل جائحة كورونا. ويضع التقرير تقديرات بشأن الهجرة في عدة اتجاهات، وطالما استمر انتشار الفيروس فهذه الحال ستستمر.

ويظهر من التقرير أنه منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٨، هاجر إلى إسرائيل ٢٠٩٤٠٠ يهودي من دول العالم، بينما هاجر من إسرائيل في ذات الفترة حوالي ١٩٢ ألف شخص. كما يقول التقرير مجددا، إن عدد اليهود في دول العالم يتراجع، بفعل الاندماج، وأن الزيادة الوحيدة مصدرها إسرائيل، وهم يعدّون اليوم ما بين ١٤,٥ مليون إلى ١٤,٨ مليون نسمة في كل العالم بما فيها إسرائيل.

وكنا قد استعرضنا جوانب سياسية في التقرير ذاته في عدد «المشهد الإسرائيلي» الأسبوع الماضي.

يهود أثيوبيون يصلون مطار اللد في آب ٢٠١٣. (أرشيفية)

تعداد اليهود في العالم

يقول تقرير «المعهد» إنه على ضوء الجائحة العالمية، كان من الصعب وضع تقديرات جديدة، عن تلك التي طرحها في تقريره في العام الماضي ٢٠١٩، عن العام قبل الماضي ٢٠١٨، باستثناء تعداد اليهود في إسرائيل، الذين عددهم واضح بموجب إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الذي يحتسب عدد اليهود في إسرائيل، من دون المهاجرين منها.

وحسب التقرير فإن عدد اليهود في العالم، بحسب التقديرات، ١٤,٨ مليون نسمة، ولكن بضمن هذا العدد، وعلى أساس تقارير سابقة، حوالي ٣٠٠ ألف مختلف بشأن يهوديتهم في الولايات المتحدة الأميركية.

ففي إسرائيل وحدها كان حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٩، حوالي ٦,٧٧ مليون يهودي، ولكن هناك ٤٢٥ ألفا آخرين مسجلين من دون دين، والغالبية الساحقة من هؤلاء يعتبرون أنفسهم يهودا، إلا أن المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية لا تعترف بيهوديتهم، ومنهم من يكافح من أجل الحصول عليها، وبعضهم يقرر خوض مسار ديني ليتهوّد.

لكن استمرار تنامي هذا العدد ولو بوتيرة ضئيلة، يشير إلى أن غالبيتهم الساحقة ترفض مسار التهويد القاسي وتحافظ على وضعيتها، وهؤلاء يمارسون حياتهم كما لو كانوا يهودا معترفا بهم؛ إلا أنهم يصطدمون بالمؤسسة الدينية حينما يقررون الزواج، إذ يضطرون لعقد زواج مدني خارج إسرائيل، تعترف به المؤسسة الحاكمة كعقد زواج. ولكن لا يوجد في إسرائيل قانون يسمح بإبرام عقود زواد مدني داخل إسرائيل.

ويؤكد «المعهد» أن رافد الزيادة الوحيد لأبناء الديانة اليهودية في العالم هو إسرائيل، وحتى أن زيادة عدد اليهود بالتكاثر الطبيعي في إسرائيل، لم تعد تسد حجم التراجع في أعداد اليهود في دول العالم. ففي حين زاد عدد اليهود في إسرائيل، حتى نهاية العام ٢٠١٩، بنحو ١٠٩ آلاف شخص، مقارنة بالعام ٢٠١٨، فإن عدد اليهود في العالم بما فيه إسرائيل ارتفع بنحو مئة ألف، وفق التقديرات.

وتتراجع أعداد اليهود في العالم بسبب عدة عوامل؛ الأول هو الزواج المختلط مع الأديان الأخرى، فبحسب الديانة اليهودية، اليهودي هو فقط من أمه يهودية، حتى لو كان والده من ديانة أخرى. وفي هذه الحالة فإن غالبية الأبناء من الزواج المختلط يبتعدون عن اليهودية إما لديانات أخرى، أو يبقون من دون ديانة، لأن من والده ليس يهوديا فعلى الأغلب يتجه نحو ديانة الأب، حتى في المجتمعات الغربية. ومن والده يهوديا، وأمه ليست يهودية، فإن المؤسسة الدينية ترفض الاعتراف بيهوديته. وتتراوح نسبة الزواج المختلط في دول العالم، ما بين ٢٥٪ وحتى ٧٠٪، مقابل أقل من ٥٪ في إسرائيل، قسم من هذه النسبة الصغيرة في إسرائيل يعود لزواج من اليهود الذين لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم.

وعن أعداد اليهود في العالم، ففي المرتبة الثانية بعد إسرائيل تحل الولايات المتحدة الأميركية، التي فيها حسب التقرير ٥,٧ مليون نسمة. ولكن هذا العدد ورد بموجب تقديرات معهد «بيو» الأميركي، قبل حوالي خمس سنوات، ونقض الإحصاء السابق وهو ٥,٢٥ مليون نسمة، ولكن الإحصاء الأكثر تداولا هو ٥,٤ مليون أميركي يهودي. وحينما يذكر المعهد أن عدد اليهود في العالم ١٤,٨ مليون نسمة، فإن هذا يستند على الإحصاء الأعلى بالنسبة للأميركان اليهود.

وفي المرتبة الثالثة تحل فرنسا التي فيها قرابة ٤٥٥ ألف نسمة، وحتى قبل عشر سنوات كان في فرنسا ٥٨٠ ألف فرنسي يهودي، وهذا التراجع يعود إلى نسبة تكاثر ضئيلة وزواج مختلط بنسبة عالية.

وفي المرتبة الرابعة كندا التي فيها قرابة ٣٩١ ألف نسمة، ثم بريطانيا- ٢٩٠ ألفا، والأرجنتين- قرابة ١٨١ ألفا، وروسيا- ١٧٢ ألفا، وألمانيا- ١١٦ ألفا، وأستراليا- ١١٣ ألفا، والبرازيل- ٩٣ ألفا، وجنوب أفريقيا- ٦٩ ألفا، وأوكرانيا- ٥٠ ألفا، وهنغاريا- ٤٧ ألفا، والمكسيك- ٤٠ ألفا، وهولندا- ٣٠ ألفا، وبلجيكا- ٢٩ ألفا، وإيطاليا- ٢٧٥٠٠، وسويسرا- ١٨٦٠٠، وتشيلي- ١٨٣٠٠، والأورغواي- ١٦٧٠٠. وينتشر ١٩٤ ألفا في دول مختلفة، في الشرق الأقصى وأفريقيا.

التكاثر والولادات في إسرائيل

يقول التقرير إن التكاثر الأساس لليهود في العالم هو في إسرائيل، بينما في غالبية دول العالم تتراجع أعدادهم، للأسباب التي ذكرت سابقا. ويشير التقرير إلى أن الهجرة إلى إسرائيل لا تؤثر كثيرا على زيادة أعداد اليهود فيها، كما تدل الإحصائيات التي نعرض بعضها هنا لاحقا، ولكن هذه الهجرة تحاصر إمكانيات الخروج من اليهودية وفق تعريفها الديني، وهم في إسرائيل، بمعنى الزواج المختلط.

وحسب ما ورد، فإن معدل الولادات لدى الأم اليهودية في إسرائيل ارتفع من ٣,٠٩ ولادة في العام ٢٠١٨ إلى ٣,١٦ ولادة في العام الماضي ٢٠١٩، وفق إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

نشير إلى أن الارتفاع الذي يدل عليه مكتب الإحصاء، وتقرير «المعهد»، مستمر منذ سنوات، وبات يقلص بقدر كبير الفجوة مع معدل الولادات لدى العرب في إسرائيل بفعل تطور المجتمع، إذ أن معدل الولادات لدى الأم العربية في إسرائيل في حدود ٣,٤ ولادة، وهناك تباين كبير في معدل الولادات لدى العرب بحسب المناطق الجغرافية، إذ أن معدل الولادات لدى الأم العربية في صحراء النقب جنوبا، في حدود ٥ ولادات.

وما يرفع معدل الولادات لدى الأم اليهودية، هو المعدل الحاد في أوساط المتدينين المتزمتين، الحريديم، الذين وفق التقديرات باتوا أقرب إلى نسبة ١٦٪ من إجمالي اليهود في إسرائيل. فمعدل الولادات لدى الأم من جمهور الحريديم ٧ ولادات، ولدى الحريديم الغربيين الأشكنازا، المعدل قد يتراوح ما بين ٧ إلى ٩ ولادات، بينما لدى الحريديم الشرقيين، السفاراديم، فإن المعدل يتراوح ما بين ٥ إلى ٧ ولادات.

ويلي الحريديم، جمهور التيار الديني الصهيوني، الذي يشكل نسبة مشابهة للحريديم من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وحسب التقديرات، فإن معدل الولادات لديه في حدود ٤,٥ ولادة، والمعدل الأعلى في هذا التيار هو لدى المستوطنين. بينما معدل الولادات لدى الأم العلمانية اليهودية ارتفع هو أيضا في السنوات الأخيرة، وقفز بقليل عن ولادتين للأم الواحدة.

وحسب أبحاث وتقديرات إسرائيلية، حول المستقبل الديمغرافي، فإن الفجوة بين نسبة التكاثر بين اليهود (١,٩٪) والعرب (٢,٤٪) ستنتهي تدريجيا خلال عقد من الزمن، في حال استمر التراجع في معدل الولادات لدى العرب، واستمر الارتفاع لدى اليهود.

الهجرة إلى إسرائيل ومنها

كما ذكر، فإن العام الجاري شهد انخفاضا حادا في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، وأيضا منها، على ضوء جائحة كورونا. ويضع «المعهد» عدة احتمالات لمستقبل الهجرة إلى إسرائيل ومنها، ويقول إنه في ظل استمرار الجائحة من الصعب وضع تقديرات تكون الأقرب للتطبيق.

والاحتمالات التي يضعها «المعهد» أن تشهد إسرائيل في السنوات اللاحقة موجات هجرة أكبر، تشمل أولئك الذين كانوا يخططون الهجرة في هذا العام. وفي ذات الوقت يطرح احتمال أن يكون قسم من أولئك قد قرروا إلغاء الهجرة كليا، على ضوء حالة عدم الاستقرار في إسرائيل، ولهذا فيكون أفضل لهم البقاء في أوطانهم وأشغالهم، بدلا من الهجرة إلى واقع ليس واضحا بالنسبة لهم.

كذلك يرى التقرير احتمال حدوث ارتفاع في وتيرة العائدين إلى إسرائيل بعد أن هجروها منذ سنوات، من أجل الاستفادة من التأمين الصحي، الذي يكون بإمكانهم استعادته بعد مكوثهم ٦ أشهر في إسرائيل، أو بعد مدة أقل مقابل دفع مبلغ ما.

وفي ما يتعلق بالهجرة من إسرائيل، فإن التوقعات في ذات الاتجاه، وهذا لأن الدول المفضلة على حملة الجنسية الإسرائيلية تواجه هي أيضا أزمات صحية واقتصادية، وبضمنها تقلص فرص العمل، لذا ففي الفترة المقبلة، حسب استنتاجات «المعهد»، لن يكون تحرك كبير في الهجرة في كلا الاتجاهين.

ويعرض التقرير ميزان الهجرة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٨، بمعنى عدد الذين هاجروا إلى إسرائيل ومنها في كل واحد من الأعوام الـ ١٩. ويذكر التقرير العام ٢٠١٩، فقط بعدد الذين هاجروا الى إسرائيل، لأنه بموجب التعريف الإسرائيلي للهجرة من إسرائيل، فهو كل شخص غادر البلاد ولم يعد إليها ولو لزيارة شهر، خلال عام كامل. ولهذا، فإن عدد المهاجرين من إسرائيل في العام الماضي، سيصدر في العام المقبل.

واللافت أنه في مدى السنوات الـ ١٩، بمعنى بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٨، كانت موجات هجرة ضخمة نسبيا من إسرائيل، فاقت في بعضها عدد الذين هاجروا إليها، وبرز هذا الأمر في سنوات الألفين الأولى، خلال سنوات عدم الاستقرار الأمني، كانعكاس للعدوان الإسرائيلي على أنحاء الضفة وقطاع غزة.

ونرى في الرسم البياني الذي نشره تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي»، أنه من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٤ كان هناك انهيار ملفت في عدد المهاجرين إلى إسرائيل، من ٤٧,٤ ألف في العام ٢٠٠٠، إلى أقل من ٢٤ ألفا في ٢٠٠١، وفي كل سنة هبط العدد، وفي ٢٠٠٤ بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل ٦٧٠٠ مهاجر.

وفي المقابل رأينا قفزة هائلة في عدد المهاجرين من إسرائيل، في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حوالي ١٩,٥ ألف في كل واحد منهما، و١٦,٣ ألف في العام ٢٠٠٣، و١٤,٢ ألف في العام ٢٠٠٤، وفي هذين العامين الأخيرين فاق عدد المهاجرين من إسرائيل عدد الذين هاجروا إليها، وهذه سنوات الانتفاضة الثانية.

هناك عام آخر شهد ارتفاع عدد المهاجرين من إسرائيل عن عدد المهاجرين إليها، هو عام الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، فقد وصل إلى إسرائيل ٥٢٠٠ مهاجر، وغادرها ٨٥٠٠ شخص.

وفي المجمل، منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٨، وصل إلى إسرائيل ٢٩٠ ألف مهاجر، وهاجر منها قرابة ١٩٢ ألف شخص.

كلمة في البداية

ذكرى اغتيال رابين.. السياسة الإسرائيلية بين الثابت والمتحوّل

أنطوان شلحت

إذا كان استبصار كون الحديث عن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين بأنه سعى إلى السلام مع الفلسطينيين هو مجرّد هراء، قد تطلّب من محرّر صحيفة «هآرتس» (ألوف بن) مرور ربع قرن على عملية اغتيال الأول، كما ينبئ بذلك مقاله في هذه المناسبة الذي ظهر في الصحيفة يوم ٢٠٢٠/١٠/٣٠، فقد سبقه إلى هذه النتيجة كثيرون قبله، وتوقفنا عند ما بدر عن معظمهم من تبصرّات مرات من الصعب حصرها.

ومما أشرنا إليه، خلال ذلك، أن كثيرين من الذين دفعوا نحو اتفاق أوسلو يعتقدون أن الإرث الباقي من هذا الاتفاق ومن السياسة التي انتهجها رابين حتى لحظة اغتياله العام ١٩٩٥، هو ضرورة تقسيم الأرض وتخلّي كل طرف (الإسرائيلي والفلسطيني) عن مطالبه التاريخية بكامل فلسطين، والتي تشكل برأيهم السبب الجذري للصراع، ولكن هذا لا يمنع من رؤية أن ذلك الإرث يشتمل على العناصر الأساسيّة التي يتكوّن منها الموقف الإسرائيليّ اللاحق والراهن إزاء التسوية.

ويمكن أن نبرهن على ما نقول بالأساس من خلال استعادة أهمّ ما ورد في آخر خطاب ألقاه رابين في الكنيست في الخامس من تشرين الأوّل ١٩٩٥، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدّث في سياقه عن رؤيته بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيّين، والتي ليس مبالغة القول إنّها بقيت ترخي بظلالها على التطوّرات اللاحقة.

وممّا قاله رابين في ذلك الخطاب: «إنّنا نعتبر أنّ الحلّ الدائم (للصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ) سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشمل أغلبيّة مناطق أرض إسرائيل - كما كانت عليه الحال أيّام الانتداب البريطانيّ-، وسيُقام إلى جانبها كيان فلسطينيّ سيكون وطناً لمُعظم السكّان الفلسطينيّين المقيمين في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، ونريد أن يكون هذا الكيان أقلّ من دولة كي يصرّف على نحوٍ مستقلٍّ حياةَ الفلسطينيّين الذين يخضعون له... وستتجاوز حدود إسرائيل لدى تطبيق الحلّ الدائم خطوط ما قبل حرب الأيّام الستّة، حيث إنّنا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧... وسيجري تثبيت الحدود الأمنيّة للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردنّ، في أوسع معنى لهذا المفهوم».

وأضاف رابين: «إنّ القدس ستكون مُوحَّدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك (مستوطنتي) معاليه أدوميم وغفعات زئيف»، مؤكّداً ما يلي: «لقد توصّلنا إلى اتّفاق، وتعهّدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أيّ مستوطنة في إطار الاتّفاق المرحليّ، وبعدم تجميد البناء والنموّ الطبيعيّ».

وليس من قبيل المصادفة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو يؤكد، لدى مشاركته في مناسبات إحياء ذكرى اغتيال رابين، أن الشعب في إسرائيل موحّد حيال ضرورة التوصل إلى السلام لكن من دون أن يتنازل عن حقه في الحياة في البلد، وعن حقه في الدفاع عن أمنه وسلامته، فضلاً عن كونه موحّداً حيال مطلب الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل إلى الأبد. فمثلاً في الجلسة الخاصة، التي عقدها الكنيست الإسرائيلي في هذه المناسبة العام ٢٠١٠، اقتبس نتنياهو فقرات طويلة من آخر خطاب ألقاه رابين لإسناد ما أكده لاحقاً في كلمته فيما يتعلق بضرورة عدم تجميد أعمال البناء في المستوطنات، وضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح وتعترف بإسرائيل كـ«دولة الشعب اليهودي».

ومما قاله نتنياهو في هذا الشأن على وجه التحديد ما يلي: «تقتضي الحاجة أن أبدي هنا والآن ملاحظتين قصيرتين: الأولى بشأن البناء والتجميد (في المستوطنات)، حيث سبق أن قلت إن تجميد أعمال البناء (الذي قامت به حكومته) لهو إجراء مؤقت كان بمثابة بادرة حسن نية لم تُقدم عليها أي حكومة سابقة، وإنني أعتبر كلام رابين في هذا الخصوص إقراراً آخر بصحة هذا الأمر، بالإضافة إلى حقيقة أن البناء في المستوطنات القائمة في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) لا يتناقض مع السعي للسلام والتسوية. أما الملاحظة الثانية فأرجو التعقيب من خلالها على ما قاله رابين لدى تطرقه إلى الكيان الفلسطيني الذي سوف يقوم من أنه «سيكون أقل من دولة»، ولا أعلم تحديداً مغزى كلامه في حينه إلا إننا نتحدث الآن عن قيام دولة منزوعة السلاح تعترف بدولة الشعب اليهودي، إذ لا نريد أن نحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير ولا نريد التحكم بهم. إن ما نرغب فيه هو أن تكون الدولة اليهودية معترفاً بها ومحميّة. وإن إصرارنا على قضية الأمن لا يأتي من باب النزوات أو التبريرات».

ما تقدّم يعني، وفق المنطق السليم، أنّ المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة مستمرّة في تطبيق المدلول الحقيقيّ لـ«إرث مسار أوسلو»، ولا سيّما تشديده على وجوب أن تكون أيّ تسوية للصراع مستندة أساساً إلى تلبية «حاجات إسرائيل الأمنيّة» بموجب مفهومها هي- وفقط هي- لهذه الحاجات، والذي يعتبرها مطاطة ولا يحدّد نهاية لها.

فضلاً عن هذا، ثمة من يؤكد أنه بعد اغتيال رابين، وخلال ولاية حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦- ١٩٩٩)، تحولت الأصولية اليهودية بجانب المستوطنين في أراضي ١٩٦٧ إلى عامل لا يمكن فهم الواقع الإسرائيلي من دونه. وأثبت «مهرجان إحياء ذكرى مرور عشرين عاماً على اغتيال رابين» (أقيم العام ٢٠١٥)، من ضمن مؤشرات أخرى، مسألة نهاية الصراع الداخلي الإسرائيلي فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الفلسطينيين.

فحتى ذلك المهرجان جرت العادة بأن يقام مهرجانان سنويان: واحد لـ«اليسار» (الصهيوني)، والآخر لمعارضي العنف باسم وحدة الشعب. أما في العام ٢٠١٥ فقد أقيم مهرجان واحد فقط. و«اليسار» المذكور (ميرتس وحركة «السلام الآن») شارك في مهرجان إحياء الذكرى تحت مظلة شعارات اليمين الداعية إلى وحدة الشعب ونبذ العنف. وبحسب عدة تحليلات في حينه، تعني مشاركة «السلام الآن» وميرتس في تظاهرة مع المستوطنين، تحت شعارات الحد الأدنى المشتركة، من ناحية عملية، دفن الرسالة بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال (لأراضي ١٩٦٧) من أجل تحقيق السلام، عميقاً تحت «الوضع القائم» المتمثل بـ«السلام مع استمرار الاحتلال» المذكور.

ولوحظ أنه عقب ذلك المهرجان، بدأت تظهر في إسرائيل تحليلات تهدف إلى تحطيم «أسطورة رابين مُحقّق السلام». ويؤكد جلّها أن أحد الأسباب التي أدت إلى فشل اتفاق أوسلو يعود إلى عدم استعداد رابين للمضي قدماً والذهاب إلى حد تقديم ما يمكن أن يكون مقبولاً على الفلسطينيين، مثل السيطرة على الحرم القدسي الشريف، جعل القدس عاصمة مشتركة ووقف البناء في المستوطنات. ولم يكن هذا بمثابة صنع معروف من جانبه. فحتى بعد أوسلو، بقي هو المحتلّ، الذي يواصل البناء الحثيث في المستوطنات. وجميع العروض التي قدمت للفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو لم تكن كافية من أجل التوصل إلى سلام. فإيهود باراك أقنع اليسار بأنه كان على وشك تحقيق السلام، لكن لم يكن لديه (وليس لدى إسرائيل الآن) شريك جدي. غير أن باراك، مثل إيهود أولمرت أيضاً، لم يوافقا على بلوغ الحد الأدنى المطلوب الذي يتيح للقيادة الفلسطينية الرجوع إلى شعبها بعرض سخيّ، مقبول، يكون في مركزه وقف فوري للبناء في المستوطنات، سيطرة فلسطينية على الحرم القدسي وعاصمة مشتركة، إلى جانب اعتراف مبدئي بمسؤولية إسرائيل عن مأساة الفلسطينيين المستمرة.

وأظهرت أغلبية المقاربات التي تناولت مدلولات ذكرى اغتيال رابين أنه لا يوجد توافق على وجود «إرث» خلفه رابين وراءه بعد اغتياله. ورأى كثيرون أن إرثاً كهذا في حال وجوده قابل للتأويل، واعتبر البعض أن «إرث رابين» يتمثل بحاجة إسرائيل إلى دفع السلام مع الفلسطينيين قدما، وأن هذا المفهوم لإرثه آخذ بالتبخر.

ونستطيع القول إنه بعد مرور أكثر من ربع قرن على اغتيال رابين، بالإمكان ملاحظة أنه بدأ يتشكل في إسرائيل شبه توافق على ما يلي:

أولاً، أن الرصاصات التي أنهت حياته «أعادت بكيفية ما كتابة سيرة حياته»، وبالتالي فإن كل شيء- مسيرته العسكرية والدبلوماسية والسياسية- وُضع تحت جناحي سلام لم يكن، وهو غير موجود بتاتاً، واختفى رابين الحقيقي، وسيطرت شخصية خيالية جديدة على السردية المتعلقة به.

ثانياً، هناك انعدام توافق على «إرثه»، وهذا «الإرث» قابل للتأويل إلى نواحٍ متعدّدة وأحياناً متناقضة وذلك وفقاً للمصالح السياسية التي تتحكم بوجهات نظر شتى ألوان الطيف الحزبي ولخدمة الصراعات الداخلية المحتدمة فيما بينها هنا والآن.

ثالثاً، منذ عملية الاغتيال، ما يزال ظل قاتله يغتال عمير يخيّم فوق رؤوس صناع القرار الإسرائيليين. وربما يجعلهم يدركون، في لاوعيهم إن لم يكن في وعيهم التام، أن أي قرار بشأن إخلاء مستوطنين من الأراضي المحتلة يستتبع دفع ثمن سياسي باهظ، وقد يدفعون أرواحهم ثمناً لذلك.

والحقيقة أنه منذ عدة أعوام يتسم إحياء ذكرى هذا الاغتيال أيضاً بتصعيد هجوم اليمين الاستيطاني المتطرّف على «إرث رابين» بموجب الصيغة التي يتداولها معسكر اليسار- الوسط بشأنه. ويعتبر أصحاب الهجوم أن هذا الإرث يفتقر إلى أي ثراء فكري أو روحي، وفي الوقت ذاته ينطوي على إثم سياسي خطر للغاية يتمثل في «اتفاق أوسلو» الذي تسبب برأيهم بـ«مزيد من سفك دماء اليهود»!.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٧٩»

محور العدد:

المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

«الصندوق القومي اليهودي» والاستيطان في القدس العربية!

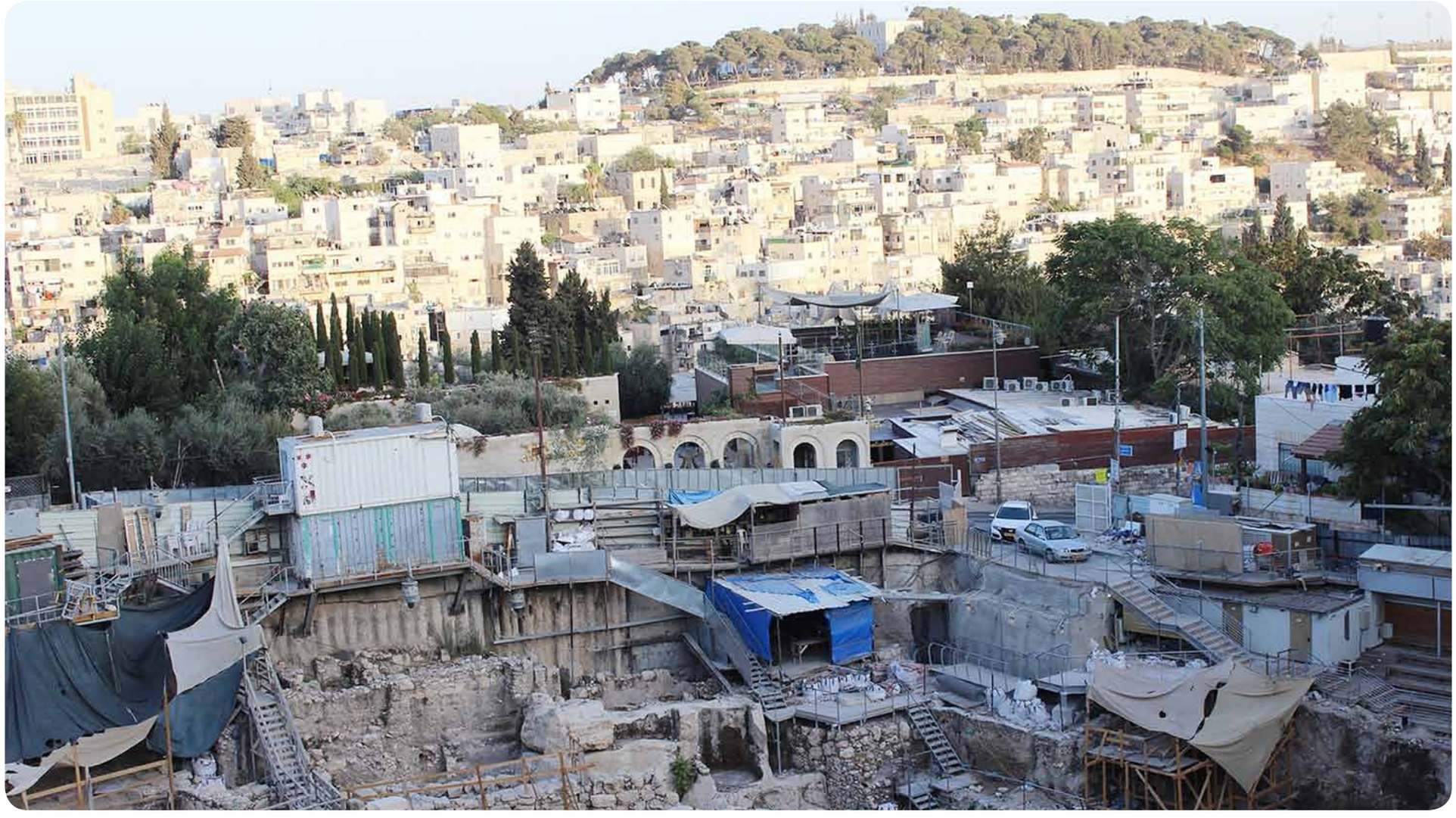

سلوان.. في صُلب الاستهداف الاستيطاني.

كتب سليم سلامة:

كشفت وثائق رُفع النقاب عنها مؤخراً عن تعاون وتنسيق وثيقين جداً بين «الصندوق القومي اليهودي» (كيرن كييمت ليسرائيل)، بكونه ذراعاً سلطوية رسمية، وبين منظمة «إلعاد» (اسمها الرسمي «جمعية إلى مدينة داود») التي تتولى المسؤولية المباشرة عن الاستيلاء على البيوت والعقارات الفلسطينية في أحياء القدس الشرقية المختلفة، وخاصة وادي حلوة وسلوان، وتوطين اليهود فيها في إطار ما يسمى مشروع «مدينة داود» في قلب القدس العربية. وقد كان من نتائج هذا التعاون والتنسيق، بما ينطويان عليه من دعم متعدد الأوجه يقدمه «الصندوق القومي» لمنظمة «إلعاد»، إخلاء عدد كبير من العائلات الفلسطينية من بيوتها في أحياء القدس العربية وتوطين مستوطنين يهود مكانها.

مشروع «مدينة داود» هذا هو جزء لا يتجزأ من مشروع إسرائيلي أكبر وأوسع انطلق بمساعٍ إسرائيلية متواصلة ومتشعبة للاستيلاء على أكثر ما يمكن من المنازل والعقارات العربية في القدس الشرقية. وهي محاولات بدأت فور الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية سنة ١٩٦٧، مباشرة، تحت عنوان «إعادة واستعادة ممتلكات كانت تابعة ليهود ولمنظمات يهودية قبل العام ١٩٤٨»، وهو ما عززته السلطات الإسرائيلية لاحقاً بتطبيق «قانون أملاك الغائبين»، الذي سنه الكنيست الإسرائيلي سنة ١٩٥٠، بغية الاستيلاء على أراضي ومنازل الفلسطينيين الذين أصبحوا «غائبين» في إثر النكبة والتهجير والتشريد. وقد جرى تطبيق هذا القانون الاستعماري على أملاك فلسطينيين في مدينة القدس بعد أن اعتبرتهم السلطات الإسرائيلية «غائبين» لمجرد أنهم لم يكونوا حاضرين في مدينة القدس لحظة احتلالها تحديداً.

كان «الصندوق القومي اليهودي» (كيرن كييمت)، بطبيعة الحال، شريكاً أساسياً في تنفيذ هذه السياسات والمحاولات المنبثقة عنها، بل إحدى الأدوات الرئيسية للتنفيذ، بالنظر إلى ماهية هذا الصندوق وأهدافه، علماً بأنه يتبع مباشرة إلى «المؤتمر الصهيوني العالمي» ويشكل إحدى مؤسساته المركزية وأذرعه الأساسية. فقد تأسس «كيرن كييمت» في العام ١٩٠١ بغرض تركيز وتنفيذ عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية («شراء وتطوير الأراضي»، كما يرد في تعريف الصندوق وتاريخه!)، تأهيلها وتطويرها للاستيطان اليهودي «في أرض إسرائيل»، تحت الحكم العثماني بداية ثم تحت الانتداب البريطاني لاحقاً، ثم في إطار «دولة إسرائيل» بعد تأسيسها في العام ١٩٤٨.

يرد في «بطاقة تعريف» هذا الصندوق، على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، أنه «منذ شراء مساحات الأراضي الأولى في مطلع القرن الـ ٢٠ وحتى اليوم، يعمل الصندوق القومي اليهودي باسم الشعب اليهودي، نيابة عنه ومن أجله، كمؤتَمن من جانب الشعب اليهودي على أراضيه في أرض إسرائيل. وإن ما قام به الصندوق خلال عشرات السنين الأولى منذ تأسيسه هو الذي رسم وحدّد حدود دولة إسرائيل»!

ويوضح الصندوق، في «بطاقة هويته»، أن «بصمة الصندوق بادية بوضوح في ما يزيد عن ألف بلدة ومستوطنة في مختلف أنحاء دولة إسرائيل، سواء من خلال شراء الأراضي أو عبر تطويرها وتأهيلها. فقد اشترى الصندوق ما يزيد عن ٢,٦ مليون دونم لأغراض الاستيطان وجهّز الأراضي لبناء نحو ١٠٠٠ بلدة ومستوطنة في مختلف أنحاء البلاد».

أما منظمة «إلعاد» فقد أقيمت في العام ١٩٨٦ كـ «جمعية ليست لأغراض الربح»، بمبادرة من ضابط سابق في إحدى وحدات النخبة العسكرية في الجيش الإسرائيلي يدعى دافيد بئيري، بهدف «تكثيف وتعزيز الوجود اليهودي في القدس العتيقة وتطوير مواقع ومنشآت سياحية يهودية كبيرة في القدس الشرقية، بما في ذلك في مدينة داود». وعملت هذه المنظمة على توطين مئات العائلات اليهودية في الأحياء الفلسطينية في قلب القدس العربية، وخاصة في منطقتي وادي حلوة وسلوان كما ذكرنا، واللتين بلغ عدد المستوطنين فيهما حتى الآن بضع مئات.

شركة فرعية وأموال طائلة

كان الصندوق القومي اليهودي - ولا يزال - شريكاً أساسياً في تملّك البيوت في أحياء القدس العربية وإخلاء أصحابها منها، الاستيلاء عليها وتوطين مستوطنين يهود بدلاً منهم، وذلك من خلال شركة فرعية تابعة له تسمى «هيمنوتا»، تأسست في العام ١٩٣٨ لتكون الذراع القضائية لشراء وإدارة الأراضي التي كانت تحت سيطرة الصندوق القومي وإدارته. في أحياء القدس العربية، وضع الصندوق القومي «في عهدة» شركة هيمنوتا عدداً من الأملاك والعقارات التي استولى عليها الصندوق لصالح منظمة «إلعاد»، أو الأملاك التي اشتراها الصندوق القومي من «سلطة التطوير»، التي نقل إليها الوصي العام على أملاك الغائبين الأملاك التي استولى عليها وأصبحت تحت وصايته.

في إطار هذه الأنشطة، بدأت شركة «هيمنوتا» العمل في إخلاء العشرات من العائلات الفلسطينية من منازلها في أحياء القدس العربية، تمهيداً لوضعها تحت تصرف المستوطنين وتوطينهم فيها. ولهذا الغرض، كان التنسيق على أشده وبأقصى الدرجات بين «الصندوق القومي» و«هيمنوتا» من جهة، وبين منظمة «إلعاد» من الجهة الأخرى.

في السادس عشر من آب ١٩٩٨، حصل يحيئيل ليكت، الرئيس المشارك للصندوق القومي اليهودي آنذاك، على وثيقة من ١٢ صفحة مرفقة بعدد من الملاحق عنوانها «عرض لمدينة داود (سلوان) في القدس». كانت تلك الوثيقة عبارة عن «تقرير داخلي» خاص بالصندوق القومي، من إعداد مدير دائرة الأراضي في الصندوق سابقاً، أبراهام هليلي.

هذه الوثيقة، التي يعود تاريخها إلى العام ١٩٩٨، كشف النقاب عنها الآن تحقيق صحافي خاص أعده الصحافي الإسرائيلي أوري بلاو، المختص بالتحقيقات الاستقصائية والمقيم في الولايات المتحدة حالياً (عمل في صحيفة «هآرتس» سابقاً)، ونشر عنه في موقعيّ «٩٧٢+» بالإنكليزية و«سيحاه ميكوميت» (محادثة محلية) بالعبرية مؤخراً، معزَّزة بوثائق أرشيفية ومقابلات أجريت خلال الأسابيع الأخيرة تفضح، جميعها، مدى وعمق التعاون والتنسيق، الموجَّهين، الوثيقين والمثمرين اللذين سادا بين «الصندوق القومي اليهودي» ومنظمة «إلعاد» منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. وهي وثائق تثبت، بالدليل القاطع، أن الصندوق القومي اليهودي قد خوّل منظمة «إلعاد» الاستيطانية في قلب القدس العربية حق وصلاحية خوض معارك قضائية في المحاكم الإسرائيلية، باسم الصندوق ونيابة عنه، أسفرت حتى الآن عن استيلاء هذه المنظمة الاستيطانية على أملاك وعقارات عديدة في سلوان.

يشار إلى أن هليلي، معدّ الوثيقة المذكورة، استقال من الصندوق القومي وفي الأثناء يعمل محامياً مستقلاً وقد أبلغ الصحافي بلاو بأن «الصندوق القومي اليهودي لا يزال يستفيد من خدماتي ويستشيرني بصورة دائمة». كما يشار إلى أن منظمة «إلعاد» تقوم بنشاطاتها الاستيطانية الواسعة والمكثفة هذه في أحياء القدس العربية معتمدة على ميزانية كبيرة جداً، إذ أفادت تقاريرها المالية الرسمية بأنها قد تلقت بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٨ تبرعات مالية هائلة بلغت أكثر من ٧٠٠ مليون شيكل. وكان تحقيق صحافي بثته قناة «بي بي سي عربي» الشهر الفائت قد كشف عن حقيقة أن نحو نصف المبلغ المذكور (أي نحو ٣٥٠ مليون شيكل) كان تبرعات من أربع شركات فاعلة في جزر العذراء في البحر الكاريبي، جميعها بملكية أحد أكبر الأثرياء في إسرائيل، الروسيّ الأصل رومان أبراموفيتش، مالك نادي تشيلسي الإنكليزي لكرة القدم. وتلقت منظمة «إلعاد» مبلغاً إضافياً، نحو ٣٢٠ مليون شيكل، من منظمة «أصدقاء مدينة داود» التي تنشط في نيويورك.

«كان واضحاً للجميع، منذ البداية»!

يعرض تقرير هليلي من العام ١٩٩٨، بصورة تفصيلية، شبكة العلاقات الوثيقة جداً ما بين الصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت) ومنظمة «إلعاد»، ابتداء من أواسط الثمانينيات. «كان واضحاً لجميع المعنيين، منذ البداية، أن هذه الجمعية (إلعاد) سوف تطلب في نهاية المطاف الاستيطان في قلب هذا الحي (سلوان) في المباني التابعة للصندوق القومي اليهودي، كساكنين محميين»، يكتب هليلي. ويقول هليلي الآن للصحافي بلاو: «ثمة ملف منظّم لهذا الأمر في دائرة الأراضي. كل شيء منظم. جميع الأعمال التي تمت، جرت بصورة منظمة ووفقاً للقرارات. لم يجر أي شيء بالخفاء أو بصورة عشوائية».

أما حجيت عوفران، المسؤولة عن متابعة ورصد الحركة الاستيطانية في منظمة «السلام الآن» على مدى سنوات عديدة، فقالت في حديثها لبلاو إن «التعاون بين الصندوق القومي اليهودي وإلعاد أتاح لهذه الأخيرة إمكانية توطين اليهود في ١٠ عقارات على الأقل في حي سلوان، إضافة إلى عقارات أخرى في حي أبو طور». وتضيف عوفران أن جزءاً من الأملاك التي استولت عليها منظمة «إلعاد» في أحياء القدس العربية يُستخدم لأغراض سياحية (تُنظَّم إليها زيارات ورحلات من يهود من خارج البلاد يُطلب منهم، بعد ذلك، تقديم تبرعات مالية سخية لمواصلة الاستيلاء على المزيد من البيوت والمباني الفلسطينية في أحياء القدس العربية).

أحد الملاحق المرفقة بالتقرير هو عبارة عن رسالة من العام ١٩٨٥ بخط يد بئيري، مؤسس «إلعاد»، الذي وجهها إلى هليلي، قبل تأسيس «إلعاد» رسمياً بسنة واحدة، يكتب فيها: «علمنا بأمر الملكية اليهودية، من خلال الصندوق القومي اليهودي، على عدد من قسائم الأرض في سلوان. بعضها تم الاستيلاء عليه من قبل العرب». وأضاف: «من وجهة نظر صهيونية، قيمية ودينية، نحن نعتبر الملكية اليهودية في هذا المكان بالتحديد ذات قيمة وأهمية كبرى»، ثم «يقترح» «التطوع للمساعدة في الاستيلاء على هذه الأملاك».

بعد ذلك بسنة واحدة، في العام ١٩٨٦، وجّه بئيري رسالة أخرى إلى مدير عام الصندوق القومي اليهودي، شمعون بن شيمش، أكد فيها «التزامه بالمساعدة في البحث عن الأملاك المرشحة للاستيلاء عليها في سلوان» ويضيف: «يبدو لي أن الوقت مناسب جداً الآن للعمل بأقصى السرعة وبإجراءات قضائية من شأنها أن تضمن نقل الملكية إلى الأصحاب الحقيقيين (أي: الصندوق القومي اليهودي). نحن مستعدون لتحمل تكلفة الإجراءات القضائية اللازمة».

يتوقف تقرير هليلي عند لحظة التعاون الأولى ما بين الصندوق القومي اليهودي ومنظمة «إلعاد» في العام ١٩٨٦ وتمثلت في الطلب الذي تقدمت به شركة «هيمنوتا» (التابعة للصندوق) إلى المحكمة المركزية في القدس لإصدار أمر بإخلاء عائلة فلسطينية من منزلها، بالتنسيق مع محامي منظمة «إلعاد». ويشير التقرير إلى أن الساكن الرئيس في البناية «وافق على الإخلاء بمحض اختياره»، لكن الدعوى القضائية قُدمت إلى المحكمة، رغم ذلك، «للتغطية عليه أمام أبناء قريته وكي يبدو وكأنه أخلى العقار بصورة إجبارية اضطرارية»! ثم ينوه هليلي إلى أن محامي منظمة «إلعاد» قدم خدمات قضائية للصندوق القومي اليهودي مرات عديدة، دون أي مقابل.

يتطرق التقرير أيضاً إلى مذكرة تفاهم وقعتها المنظمتان (الصندوق القومي وإلعاد) قبل تقديم الدعوى القضائية المذكورة، توافق شركة «هيمنوتا» بموجبها على «تأجير» بعض الأملاك لمنظمة «إلعاد» بعد أن يقوم سكانها الفلسطينيون بإخلائها. «من الواضح أنه لم يكن هنالك تعارض مصالح بين الجسمين»، يؤكد هليلي ويضيف أنه كان مدركاً لحقيقة انقسام الآراء بشأن نشاط الصندوق القومي اليهودي في منطقة القدس الشرقية وأحيائها. فالمؤيدون المتحمسون كانوا يعتقدون بأن «الصندوق القومي لا يفعل ما فيه الكفاية»، بينما كان المعارضون يصورون الصندوق القومي بأنه «جسم ينهب الجمهور العربي ويسلبه أملاكه». ويجمل هليلي فيقول: «الصندوق القومي يتصرف كجسم قومي يهودي صهيوني كل همه وغايته هو ضمان الأرض لشعب إسرائيل، على تعاقب أجياله».

حالة عينية - عنوان ورمز

تشكل حالة عائلة سُمرين في سلوان عنواناً ورمزاً لهذه الحرب الاستعمارية التصفوية التي تخوضها ماكينة الاستيطان الإسرائيلية، سواء من خلال منظمات «غير حكومية» تحصل على تبرعات مالية طائلة من يهود العالم لغرض مواصلة الاستيطان وتكثيفه في أحياء القدس العربية المختلفة، أو من خلال مؤسسات وأجسام رسمية تعمل بقوة القوانين الإسرائيلية، بتخويل منها وبموجبها.

فقد أعلن منزل عائلة سمرين في سلوان «أملاك غائبين» في العام ١٩٨٧، ثم جرى بيعه - من الوصي على أملاك الغائبين - لشركة «هيمنوتا» في العام ١٩٩١. في وقت لاحق، قدمت «هيمنوتا» دعوى قضائية ضد عائلة سمرين التي لا تزال تكافح، بدروها، منذ ٣٠ عاماً، من أجل البقاء في منزلها. في نهاية حزيران الأخير، أصدرت المحكمة المركزية في القدس حكمها القضائي الذي ادعت فيه بأن «عائلة سمرين لم تفلح في إثبات حقوقها في العقار ولذا، ينبغي عليها إخلاء المنزل حتى منتصف آب». لكن العائلة قدمت استئنافاً على قرار الحكم هذا إلى المحكمة العليا التي من المقرر أن تنظر في الاستئناف في شهر نيسان المقبل.

في الأثناء، أثار قرار المحكمة المركزية في القدس موجة واسعة من الاحتجاج الشعبي تخللتها ضغوطات مارستها، ولا تزال، جهات يهودية ليبرالية عالمية داعمة للصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت)، معنوياً ومادياً، تطالب بإلغاء قرار الإخلاء؛ مما خلق حالة من الحرج في داخل هذا الصندوق أيضاً. ففي منتصف آب الماضي، وفي إطار الإجراءات القضائية في قضية عائلة سمرين، قدمت شركة «هيمنوتا» إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، رسالة كان وجهها إليها دافيد بئيري، مؤسس «إلعاد، في العام ١٩٩١. في تلك الرسالة، التي كشف النقاب عنها للمرة الأولى في الفيلم الوثائقي الذي بثته قناة «بي بي سي عربي»، يعدد بئيري الأملاك التي يخطط للاستيلاء عليها في حي سلوان، بما فيها منزل عائلة سمرين، ويكتب: «نحن سنتولى أمر إخلاء الأملاك هذه ممن يسكن فيها الآن وسنتكفل بجميع المصروفات القضائية اللازمة، بما فيها دفع التعويضات من أجل الإخلاء، سواء كان الأمر بالاتفاق أو بأمر من المحكمة». ختم شركة «هيمنوتا» على هذه الرسالة يؤكد حقيقة الاتفاق بين الطرفين على ما ورد فيها.

هنا يكشف رئيس مجلس أمناء شركة «هيمنوتا»، متتياهو سبيربر، الذي عينته الحركة الإصلاحية ذات التوجهات الليبرالية، عن أنه هو الذي قرر تقديم رسالة بئيري المذكورة إلى المحكمة «بغية الدفع نحو تجميد أمر الإخلاء». وقد مثّل تقديم هذه الرسالة إلى المحكمة تحولاً هاماً في موقف «الصندوق القومي» وتوجهه نحو الموضوع. ففي ٢٠ تموز الماضي، وجه سبيربر رسالة إلى رئيس «الصندوق القومي اليهودي»، داني عطار، طالبه فيها بالتدخل شخصياً لتجميد الإجراءات القضائية بحق عائلة سمرين وبقطع جميع العلاقات بين «هيمنوتا» و«إلعاد». وتعكس رسالة سبيربر هذه تخوفه العميق من مغبة انعكاس إخلاء عائلة سمرين على صورة «الصندوق القومي اليهودي» بين مؤيديه وداعميه اليهود في الخارج وعلى علاقتهم به بصورة سلبية جداً.

في ١٢ تشرين الأول الأخير، كان من المزمع أن تصوت اللجنة الإدارية لشركة «هيمنوتا» على مشروع قرار قدمه سبيربر ويقضي بتجميد جميع الإجراءات في قضية منزل عائلة سمرين في سلوان واستبدال محامي «إلعاد» الذين يعالجون القضية باسم شركة «هيمنوتا» وبالنيابة عنها. ولكن، قبل موعد جلسة اللجنة الإدارية تلك بيوم واحد، تقرر تأجيلها إلى موعد آخر، بعد أن تقدم أحد أعضائها بالتماس إلى المحكمة المركزية في القدس ضد مشروع القرار المذكور. وادعى الملتمس، ناحي إيال، مؤسس ومدير «الفوروم القضائي من أجل أرض إسرائيل» والمرشح في قائمة حزب «إلى اليمين» (يمينا) في انتخابات الكنيست الأخيرة، بأن مشروع القرار «غير قانوني وقُدم على عجل». وقد قبلت المحكمة الالتماس، فيما وجه بئيري رسالة غاضبة إلى كل من سبيربر وعطار متهماً الأول فيها بأنه «على علاقة بمنظمات يسارية متطرفة تدعم حركة المقاطعة، الـ BDS».

في المقابل، قال عطار إن العلاقات الوثيقة جداً بين «الصندوق القومي اليهودي» وبين منظمة «إلعاد»، كما كشف عنها تحقيق أوري بلاو، هي «أمر خطير جداً، ممنوع أن يحصل... إنه مثير للغضب. نحن ندرس الموضوع الآن وهو قيد الفحص لدى الدائرة القانونية. سندرس ونستخلص الاستنتاجات اللازمة»!

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

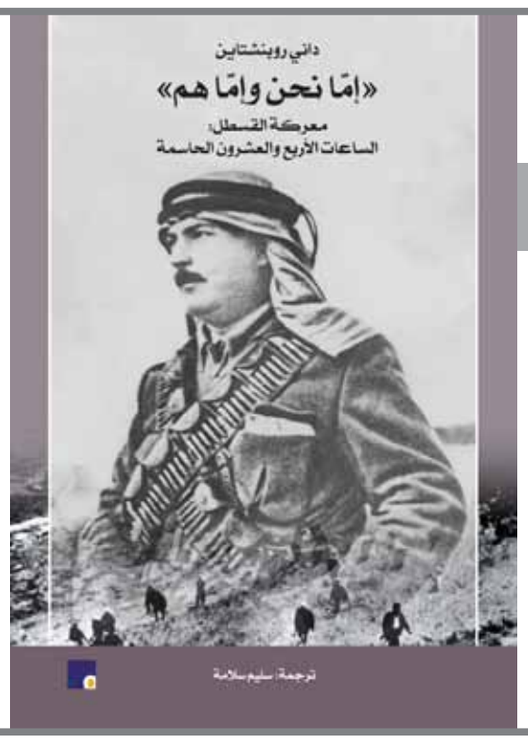

عن غانتس اللاهث وراء سراب رئاسة الحكومة في صحراء نتنياهو!

غانتس المنصاع دائما لرغبات نتنياهو .

(عن موقع سيروجيم)

كتب خلدون البرغوثي:

قبل أقل من عام كان نجم زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس صاعدا في الساحة السياسية الإسرائيلية، لكن فشل الانتخابات الإسرائيلية في توفير عدد مقاعد كاف في الكنيست يمكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية، أو يمكن غانتس من تشكيل حكومة وسط- يسار مدعومة من قبل القائمة المشتركة، وضع غانتس في ظل خلافات داخل حزب «أزرق أبيض» حول التحالف مع القائمة المشتركة وخاصة شريكه موشيه يعلون، وفي ظل رفض شريكه يائير لبيد الدخول في حكومة وحدة مع نتنياهو، وكل هذا دفعه إلى خطوة مفاجئة بفك شراكته مع لبيد ويعلون، وقبوله تشكيل حكومة طوارئ مع نتنياهو.

وجاءت موافقة غانتس دون شروط، بل أعلن استعداده للشراكة مع نتنياهو لتشكيل حكومة طوارئ دون شروط، ثم تفاوض معه لاحقا على تناوب رئاسة الحكومة وتوزيع الوزارات مناصفة بين كتلة أحزاب اليمين المشاركة في الائتلاف وبين «أزرق أبيض» وغيرها من بنود لم يلتزم نتنياهو بها.

فقد وجد غانتس المستجد في السياسة الإسرائيلية نفسه في مواجهة نتنياهو المعروف بقدراته على التلاعب بشركائه قبل خصومه، فقاد نتنياهو غانتس إلى سلسلة من التنازلات مستغلا طموحه بتولي رئاسة الحكومة بعد ثمانية عشر شهرا من لحظة تشكيل حكومة الطوارئ في نيسان الماضي. غانتس بلع الطعم هذا ولا يزال حلم رئاسة الحكومة يقوده لتقديم التنازل تلو الآخر لنتنياهو.

فخلال الشهور الستة الماضية سعى غانتس للحفاظ على بقاء الائتلاف الحكومي بين الليكود و«أزرق أبيض» قائما. ويواجه اتفاق التناوب بينهما الآن التماسا أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية بدعوى عدم قانونيته، ولم يبت في الالتماس حتى لحظة كتابة هذه السطور، لتشعب الجوانب القانونية المتعلقة بصلاحية المحكمة في البت في قانون دستوري، هو قانون أساس: الحكومة. ويتركز الجدل حاليا في صلاحية المحكمة في هذا الجانب، قبل البت في مضمون قانونية التناوب.

غانتس.. من زعيم منافس إلى وزير تابع!

أسس غانتس حزب «مناعة لإسرائيل» ليخوض الجولة الانتخابية الأولى في آذار ٢٠١٩، ودخل في تحالف مع زعيم «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وزعيم «تلم» موشيه يعلون، وانضم لهم رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي، في تحالف تحت اسم «أزرق أبيض». وتمكن هذا الحزب من الحصول على ٣٥ مقعدا ليتساوى مع الليكود، لكن نتنياهو حصل على توصية ٥٥ عضو كنيست بتكليفه بتشكيل الحكومة، مقابل ٥٤ لغانتس، ومع فشل نتنياهو في تلك المهمة، أقدم على حل الكنيست قبيل انتهاء مهلة تكليفه بتشكيل الحكومة بساعتين ليحرم غانتس من هذه الفرصة.

في الجولة الثانية من الانتخابات في شهر أيلول ٢٠١٩، تقدم «أزرق أبيض» بـ٣٣ مقعدا، مقابل ٣٢ لليكود، لكن تم تكليف نتنياهو بعد حصوله مرة ثانية على توصية ٥٥ عضو كنيست، مقابل ٥٤ لغانتس. ومع فشله مرة ثانية، تجنب نتنياهو تكرار سيناريو حل الكنيست كي لا يتهم بالتسبب بالذهاب لانتخابات ثالثة. لكنه كان يدرك صعوبة وربما استحالة تمكن غانتس من تشكيل حكومة في ظل الخلافات بين قادة «أزرق أبيض» بشأن الحصول على دعم القائمة المشتركة من ناحية، وفي ظل رفض أفيغدور ليبرمان الدخول في ائتلاف أي من المعسكرين، وإصراره على ضرورة تشكيل حكومة وحدة تجمع الليكود و«أزرق أبيض» وحزبه «إسرائيل بيتنا»، وكذلك لتماسك كتلة اليمين، وتمسكها بنتنياهو مرشحا لرئاسة الحكومة. كل هذا دفع غانتس لإعلان فشله في تشكيل الحكومة.

بعد انقضاء المهلة القانونية الممنوحة للكنيست لتشكيل حكومة تم حل الكنيست والذهاب لجولة انتخابية ثالثة في شهر أيار ٢٠٢٠، حسمها الليكود بـ٣٦ مقعدا، مقابل ٣٣ لـ«أزرق أبيض»، لكن لم يتمكن المعسكران من توفير الأغلبية المطلوبة في الكنيست لتشكيل حكومة.

ومع تماسك كتلة اليمين إلى حد ما (رغم رفض حزب «يمينا» بزعامة نفتالي بينيت الشراكة مع نتنياهو)، ومع استمرار الخلافات داخل كتلة اليسار- وسط والقائمة المشتركة، ولرفض ليبرمان الانضمام لأي من الكتلتين، وفي ظل أزمة كورونا، وتبعاتها الاقتصادية، وفي ظل خلافات داخل كتلة «أزرق أبيض»، انهار غانتس تحت ضغوط دعوات نتنياهو له بالشراكة، فأعلن هو وأشكنازي عن فك تحالفهما مع لبيد ويعلون، وقبولهما تشكيل حكومة طوارئ مع الليكود وباقي أحزاب كتلة اليمين من دون «يمينا».

استسلام تلته مفاوضات

سعى غانتس لتناوب منصب رئاسة الحكومة، لكنه لم يتمكن من فرض شروطه، ورفض نتنياهو أية عروض لا تمكنه من الحكم في فترة المناوبة الأولى. في النهاية استسلم غانتس مرة أخرى لنتنياهو ووافق على تولي رئاسة الحكومة في المناوبة الثانية بعد عام ونصف العام من تشكيل الحكومة (أي بعد عام من الآن). وبغض النظر عن حصول غانتس على عدد وزراء مساو لما حصلت عليه كتلة اليمين (١٨ وزيرا مقابل ١٨ وزيرا)، وتسميته «رئيس الحكومة البديل» إضافة إلى تعيينه وزيرا للدفاع، يرى معظم المراقبين في إسرائيل أن نتنياهو لن يسمح لغانتس بتولي رئاسة الحكومة، وقد يقدم على حل الائتلاف الحكومي، والذهاب لانتخابات جديدة، بعد مراكمة إنجازات تقنع الناخبين بأدائه في ظل الأزمة الصحية- الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل بسبب فيروس كورونا.

بعد يوم واحد من الإعلان عن تشكيل حكومة «نتنياهو- غانتس» كتب ليئور كوندر في «هآرتس» أن «نتنياهو نجح في تشكيل حكومة، والآن سيكرس جهده لمنع غانتس من دخول بلفور»، في إشارة إلى المقر الحكومي المخصص لرئيس الحكومة وأسرته.

وفي صحيفة «كالكاليست» كتب تسفي زارحيا بعد شهر على إقامة الحكومة، أن نتنياهو يسعى من الآن للبحث عن طريقة لتفكيك الائتلاف الحكومي، لكن بشكل لا يظهره المتسبب بذلك أمام الجمهور.

وأظهرت سلسلة استطلاعات رأي إمكانية حصول كتلة اليمين - دون ليبرمان- على أكثر من ٦١ مقعدا ما يشكل فرصة ودافعا لنتنياهو للتخلص من الشراكة مع غانتس، لكن من الواضح أنه ينتظر إقدام غانتس على هذه الخطوة. ويسعى نتنياهو لدفع غانتس لذلك عبر مخالفة ما اتفقا عليه كأساس للائتلاف الحكومي.

الرئاسة بدل التناوب

بعد مرور ستة شهور على تشكيل الحكومة، وفي ظل النقاش الحالي في محكمة العدل العليا حول قانونية تناوب رئاسة الحكومة، ذكرت صحيفة «معاريف» الأسبوع الماضي أن قادة الليكود يتداولون مقترحا لتقديمه لغانتس يتنازل بموجبه عن دوره في تناوب رئاسة الحكومة، في مقابل دعم الليكود له للترشح لمنصب رئيس الدولة.

«معاريف» ذكرت أن مساعي نتنياهو للبقاء رئيسا للحكومة أوصلته إلى هذه الفكرة التي وصفتها بالإبداعية، لكن الصحيفة قالت إن غانتس لم يعلق على هذه الفكرة.

ويبدو أن هذا المقترح الذي لم يقدم رسميا لكنه متداول، هو محاولة لجس نبض غانتس تجاه الفكرة.

الموازنة العامة.. تنكر نتنياهو وتردد غانتس

يتزامن المقترح أعلاه أيضا مع تصعيد في الخطاب بين الليكود و«أزرق أبيض» في إثر الخلاف على موازنتي عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

فمع اقتراب انتهاء مهلة المئة يوم التي توافق الليكود و«أزرق أبيض» عليها قبل أكثر من شهرين في الكنيست، لإقرار قانون الموازنة العامة، يصعّد غانتس في خطابه تجاه نتنياهو ويطالبه بالالتزام بالاتفاق بينهما بإقرار مشروع قانون الموازنة المزدوجة للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وينص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و«أزرق أبيض» على إقرار الموازنة المزدوجة، لكن نتنياهو يصر على إقرار موازنة للعام ٢٠٢٠ حاليا، وتأجيل إقرار موازنة العام ٢٠٢١ حتى شهر شباط المقبل.

استمرار الخلاف بين نتنياهو وغانتس مع اقتراب المهلة السابقة (قبل أكثر من شهرين) والتي كانت تلزم الكنيست بحل نفسه إن لم يتم إقرار الموازنة بتاريخ ٢٣ آب الماضي، دفع غانتس إلى قبول مقترح بتأجيل إقرار الموازنة مئة يوم، وهو ما جرى التصويت عليه في الكنيست وإقراره قبيل موعد حل الكنيست.

ومع مضيّ ثلثي هذه المدة وبقاء نحو شهر على الموعد النهائي لمهلة المئة يوم، يصر نتنياهو على موقفه السابق. صحيفة «غلوبس» الاقتصادية نقلت عنه قوله إن موازنة العام ٢٠٢١ سيتم إقرارها فقط في شهر شباط المقبل، فيما نقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية عن نتنياهو قوله «إن موازنة العام ٢٠٢٠ ستوضع أمام الحكومة قريبا جدا، ما يتيح الوقت الكافي لاحقا لمناقشة موازنة ٢٠٢١».

كذلك نقلت صحيفة «هآرتس» الأربعاء الماضي عن نتنياهو اتهامه لغانتس بأنه سيتسبب بذهاب إسرائيل إلى جولة انتخابات جديدة بسبب إصراره على موقفه بضرورة إقرار الموازنة المزدوجة للعامين الحالي والمقبل.

بالمقابل يواجه غانتس حاليا خطاب نتنياهو، كالعادة، بالقول إن موقف الأخير سيؤدي إلى حل الكنيست والذهاب لانتخابات جديدة. ونقل عنه موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الأربعاء الماضي قوله إن نتنياهو سيرتكب جريمة بحق الدولة إن لم يقر الموازنة، وستكون الانتخابات الخيار الأفضل، وليس واضحا مدى جدية غانتس في موقفه في ظل التنازلات السابقة.

غانتس يحمي نتنياهو!

لم تقتصر تنازلات غانتس لنتنياهو على المستوى السياسي أو الاقتصادي، بل بات يوفر الحماية لنتنياهو من مشاريع القوانين التي تقدمها المعارضة والتي تسعى إلى منع أي شخص يواجه تهما جنائية من البقاء في منصب رئاسة الحكومة أو من التكليف بتشكيل حكومة. ويستهدف مشروع قانون قدمه للكنيست زعيم المعارضة يائير لبيد، نتنياهو تحديدا، الذي يواجه ثلاث تهم بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

ورغم أن غانتس تعهد في الحملات الانتخابية بعدم الشراكة مع متهم، قاصدا نتنياهو، إلا أنه تخلى عن كل تعهداته هذه، وقدم لنتنياهو حبل النجاة بتفكيك شراكته مع لبيد ويعلون والدخول في حكومة نتنياهو.

ففي جلسة الكنيست في ١٢ آب الماضي للتصويت على مشروع القانون، تغيب معظم أعضاء الكنيست من حزب «أزرق أبيض» عن حضور الجلسة. ورغم أن مشروع القانون لم يكن سيحصل بأي حال من الأحوال على الأغلبية المطلوبة إلا أن موقف غانتس يشكل هروبا من تعهداته السابقة لناخبيه.

قانون الطوارئ والتظاهرات

كما شكلت إجراءات الطوارئ التي سعى نتنياهو إلى فرضها على المتظاهرين المناهضين له، نقطة خلاف بينه وبين غانتس. ففيما سعى نتنياهو بكافة السبل إلى فرض إجراءات وقيود تمنع التظاهرات بموجب قيود كورونا، كان غانتس وأعضاء الكنيست من حزبه يعتبرون حق التظاهر مقدسا في البداية، وعبروا عن رفضهم التام لمساعي نتنياهو هذه. لكن لاحقا تراجع غانتس عن موقفه هذا، وقاد اجتماعا لكتلة حزبه في الكنيست مطلع شهر تشرين الأول انتهت إلى دعم «أزرق أبيض» للقيود التي سعى نتنياهو إلى فرضها على المتظاهرين والتي تمنعهم من الابتعاد أكثر من كيلومتر واحد عن مساكنهم، وأن لا يزيد عدد المتظاهرين عن عشرين في كل نقطة تجمع. ويشير موقع «واللا» إلى أن اجتماع كتلة «أزرق أبيض» شهد نقاشا حاميا، بين المطالبين بأن يكون الحزب معارضا لمساعي نتنياهو لقمع المتظاهرين ضده، وبين من تبنوا وجهة نظر غانتس التي تقول إن «حق التظاهر وحق الحرية الدينية لا تحتل مكانة أعلى من الحق المقدس في الحياة».

ويشير موقع «واللا» إلى أن غانتس تحدث لاحقا بشكل شخصي مع كافة أعضاء الكنيست من حزبه، فتمكن من إقناع معظمهم بالتصويت لصالح القيود على التظاهرات، فيما عارض عضوان فقط هذه القيود، وامتنعت عضو كنيست واحدة من «أزرق أبيض» عن التصويت.

في النهاية يلخص موقع «واللا» تنازلات غانتس بالقول: لقد تمكن نتنياهو من تحقيق مساعيه.

مقترح مغاير!

عوزي برعام الذي شغل منصب وزير السياحة فالداخلية في حكومة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٥، دعا في مقال نشره موقع jokopost.com غانتس لمواجهة نتنياهو والذهاب لانتخابات. ويرى برعام أن تنازلات غانتس المتتالية لم تبق له رصيدا سياسيا يخوض به أية انتخابات مقبلة، وتؤكد ذلك استطلاعات الرأي التي تمنح غانتس ما معدله تسعة مقاعد في الكنيست فقط. ويفترض برعام أن بإمكان غانتس استرجاع بعض رصيده عبر رفض التنازل لنتنياهو في موضوع الموازنة، لكن الكاتب يشير إلى أن غانتس متردد ولم يحسم رأيه، وقد يكون يستخدم قضية الموازنة مدخلا للتفاوض مع نتنياهو، وفي هذه الحالة «فإنه يهدد بمسدس فارغ.. وأمامه فرصه لحشو مسدسه والمطالبة بإقرار الموازنة بشكل فوري، والذهاب لانتخابات فورا في حالة رفض نتنياهو ذلك».

ويشير برعام إلى أن غانتس بدأ يفهم خصومه وأصول اللعبة التي يمارسونها، واتهام غانتس لنتنياهو بأنه كذب عندما قال إنه لم يبحث قضية حصول الإمارات العربية المتحدة على طائرات F-٣٥، مؤشر على ذلك، لكن هذا الفهم - من وجهة نظر برعام- لن يفيد غانتس، إن لم يذهب إلى انتخابات. فأمامه فرصتان، إما القاء القنبلة والذهاب إلى الانتخابات برأس مرفوعة، أو التنازل مرة أخرى عبر تأجيل إقرار الموازنة، ولاحقا الذهاب لانتخابات دون أي إنجاز سياسي.

«غانتس في نص البير»!

في ختام هذا المقال خطرت في بالي أغنية عبد الجليل وهبي التي أدتها صباح وتقول فيها «وصلتينا لنص البير وقطعتي الحبلة فينا»، فربما تصف كلمات هذه الأغنية بدقة مصير علاقة غانتس بنتنياهو، فـ«الحبل» بيد نتنياهو، وغانتس معلق بحلم تولي رئاسة الحكومة في «بير» الائتلاف الحكومي، ويبدو أنه سيفيق قريبا من حلمه مستلقيا على ظهره في قاع البئر. ذلك سيحدث عندما يقطع نتنياهو هذا الحبل في اللحظة الأنسب بالنسبة له؛ اللحظة التي سيضمن فيها أن أية انتخابات مقبلة ستضمن له رئاسة الحكومة في ائتلاف حكومي يميني يسيطر على الأغلبية المطلقة في الكنيست.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »
لمُعاينة الجُمهور
الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية
تأليف وإعداد: رونة سيلع
ترجمة: علاء حليحل

عن المسلسل حول «إيفان الرّهيب»: تفاهة الشّر أم عموميّته؟

كتب أنس إبراهيم:

في آب ١٩٧٧، بدأت قصّة «الشّيطان في المنزل المجاور The Devil Next Door»، عندما وجّه مكتب التحقيقات الخاصّة الأميركيّ تهماً لجون دميانيوك، المهاجر الأوكرانيّ، بأنّه أحد أشرس ضبّاط وحدة تراونيكي الأوكرانيّة النازيّة المتخصّصة في الإبادة الجماعيّة والتعذيب الوحشيّ لليهود والتي خدم أفرادها في معسكرات اعتقال نازيّة متعددة، من بينها معسكر الإبادة تريبلينكا الواقع في بولندا الشرقيّة.

لكنّ تهمة دميانيوك لم تكن مجرّد تهمة بالتعاون مع النازيّة من خلال انخراطه في وحدة تراونيكي الأوكرانيّة، بل بوصفهِ «إيفان الرّهيب» سيّء السُّمعة، وكما يقول أحد المؤرّخين في مسلسلNetflix الوثائقيّ The Devil Next Door: «في منظومة بيروقراطيّة وحشيّة شديدة الكفاءة كمنظومة الإبادة الجماعيّة النّازية، لا بُدَّ لَكَ من ارتِكاب أفظَع الفظاعات الممكن تخيُّلها لتكتسب لقب «إيفان الرّهيب»، متفوّقاً على وحشيّة المنظومة نفسها بوحشيّته الخاصّة».

تلك هي التّهمة الرئيسة التي كان يواجهها دميانيوك مُدافعاً عن نفسه بأبسَطِ الحجج القانونيّة، وهي ليس أنّه فقط لم يكن «إيفان الرّهيب»، بل هو لم يكن أصلاً هناك، لا في تريبلينكا، ولا في سوبيبور، ولا في بولندا الشّرقيّة كلّها. وقد استغرق الادّعاء الأميركيّ تسع سنواتٍ لحسم قضيّة دميانيوك والبتّ في صحّة بطاقة هويّته العسكريّة النازيّة ومن ثمّ ترحيله إلى إسرائيل لأنّ الولايات المتّحدة لم تملك سلطة قضائيّة لمحاكمته على التّهم الموجّهة إليه، لأنّه لم يرتكب تلك الجرائم على أراضٍ أميركيّة وكذلك لم ترتكب الجرائم بحقّ أميركيين. فكانت الطريقة الوحيدة لمعاقبة نازيّ سابق في الولايات المتّحدة تتمثّل بإسقاط جنسيّته وترحيله إلى إسرائيل، أو إلى ألمانيا، ولكنّ إسرائيل كانت قد شرعت بإجراءات المطالبة بترحيله ليُحاكم وفقاً للقانون الإسرائيليّ الخاصّ بجرائم النازيين والمتعاونين مع النازيّة للعام ١٩٥٠.

المحاكمة الصوريّة: جلسة استماع للتاريخ أم محاكمة فرديّة؟

يقول يورام شيفتيل، المحامي الإسرائيليّ الذي تقدّم للدفاع عن دميانيوك بعد رفض عشرات المحامين الإسرائيليين الاشتراك في الدّفاع عنه بعد وصوله إلى القدس العام ١٩٨٦: «بعد عشر سنواتٍ من العمل كمحامي دفاع توصّلت إلى وصف دقيق للنظام القضائيّ الإسرائيليّ كمصنع للمحاكمات الصوريّة». كان شيفتيل كغيره من الإسرائيليين مقتنعاً أنّ دميانيوك هو «إيفان الرهيب»، ولكن لاحقاً، وبعد وصوله إلى إسرائيل، بدأ يُشكّكُ في هذه الحقيقة، وصولاً إلى قناعة مغايرة، وهي أنّ القضيّة كلّها تقوم على دليل معيب، وهو بطاقة تراونيكي السوفييتيّة، وربّما تكون المسألة برمّتها مجرّد مهزلة صادمة، ولأنّه كما يصفُ نفسه، مولع بإثارة المشاكل ومعارضة النّظام، قرّر الدفاع عن دميانيوك مقتنعاً أنّه ليس «إيفان الرهيب»، ولكنّه أيضاً، كان على قناعة أنّه مهما فعل، فنتائج المحاكمة ستؤدّي إلى إدانة دميانيوك والحكم عليه بالإعدام.

في العام ١٩٨٧ بدأت المحاكمة التي يصفُها شيفتيل بأنّها: «قضيّة وحشيّة مؤسَّسة من الأسفل إلى الأعلى، تستّر وتلفيق في محاكمة صوريّة»، ولكنّ عزاءه الوحيد بحسَب كلماته، هي أنّه كان متأكّداً من قدرته على تخريب العرض.

وكما كان سؤال التباس هويّة دميانيوك الشّخصيّة مسيطراً على الإجراءات القضائيّة الأميركيّة، كذلك كان هو السّؤال المهيمن طوال فترة محاكمة دميانيوك في إسرائيل. وكما كانت الحال في محاكمة أدولف آيخمان العام ١٩٦١ بعد إلقاء القبض عليه في الأرجنتين من قبل الموساد الإسرائيليّ، اختار الادّعاء الإسرائيليّ مرّة أخرى الاستناد في ادّعائه إلى شهادات النّاجين من المحرقة النازيّة، وتحديداً شهادات هؤلاء الذين نجوا من جحيم معسكر الإبادة في تريبلينكا، وكان عدد المتبقّي منهُم لا يتجاوز الـ٧٧. إلّا أنّ هناك عديد الاختلافات الفارقة والجوهريّة ما بين المُحاكمتين التي تجاوزتا في معانِيها الإجراءات القضائيّة نفسها وأهمّية المحاكمة نفسها.

فأوّلاً، لم يكن هناك أيّ شك في هويّة أدولف آيخمان ولم يَكُنْ هناك إنكار من قبل آيخمان نفسه لهويّته؛ وقد اعترَفَ بكلّ التّهم المنسوبة إليه بهدوء صادِمٍ وصَفَتهُ الفيلسوفة اليهوديّة الأميركيّة حنة آرندت بأنّه تجسيد لتفاهة الشّر في العصر الحديث. وقد مَثُلَ في محاكمة آيخمان أكثر من مئة شاهد عيان أو من امتلك معلومات لإدانة آيخمان بجرائمه المنسوبة إليه. وفي تلك اللحظة التاريخيّة كان من الممكن جداً إقامة محاكمة صوريّة، هي في النّهاية جلسة استماع للتاريخ، ومحاكمة للتاريخ نفسه أكثر ممّا هي مُحاكمة لفرد آيخمان الشخصيّ؛ كانت لحظة هويّاتيّة حاسِمة في تاريخ إسرائيل، أشبَهُ ما تكون بعِلاجٍ جماعيّ للوصول إلى العدالة عبر الانتقام من شخصِ آيخمان بوصفِهِ تجسيداً لآلة الشّر النازيّة بأكملها.

لكنّ القضيّة مختلفة في حالة دميانيوك؛ فهو لم يَكُنْ نازيّاً، بل كان متعاوناً مع النازيّة ولم يسبق من قبل أن تمّت محاكمة المتعاونين مع النازية من الشعوب الأخرى، كالأوكرانيّة، الأستونيّة، الليتوانيّة أو أيّ من شعوب شرق أوروبا. وكذلك، كان هُناك إنكارٌ تامّ من قبل دميانيوك وهيئة دفاعه لا للتهم المنسوبة إليه وحسب، بل لحقيقة أنّه هو نفسهُ من يدّعي الدّفاع أنّه عليه، أي «إيفان الرّهيب»؛ كانت الحجّة هي أنّ هناك التباساً في تحديد هويّة المتّهم، وأنّ دميانيوك مجرّد مهاجر أوكرانيّ آخر ولم يكن أبداً مشتركاً في عمليّة الإبادة الجماعيّة للشعب اليهودي في أوروبا.

إذن، لم يكن دميانيوك شخصيّة نازيّة بارزة، وكانت هناك ظلال من الشكّ تُحيطُ القضيّة بأكملها؛ ومع ذلك، أصرّ الادّعاء الإسرائيليّ على استخدام التكتيك نفسه الذي استُخدِمَ في محاكمة آيخمان لإدانته، بوصفه حاسِماً، يقينياً ولا يمكن مجادلته وهو الاستنادُ بشكلٍ حصريّ إلى شهادة النّاجين من المحرقة، ومن معسكر الإبادة في تريبلينكا تحديداً وتعرُّفهم إلى دميانيوك على أنّه «إيفان الرهيب»، مشغّل غرف الغاز في المعسكر والذي اشتهر بضربهِ لليهود في طريقهم إلى غرف الغاز بالهراوة، وأحياناً باستخدام سيفهِ لجدع أنوفهم، قطع آذانهم والتمثيل فيهم جسدياً بأشدّ الطرق وحشيّة.

ما بين ذكريات متخيّلة وأخرى ملفّقة

بعدما قدّم أحد الشهود الناجين من المحرقة شهادته، وكان عمره يتجاوز الثّمانين عاماً، وبعد تعرُّفه إلى جون دميانيوك على أنّه «إيفان الرّهيب»، يقوم الدّفاع بسؤاله بشكلٍ عرَضيٍ إن كان قد قدّم شهادته من قبل في الولايات المتّحدة، وكيف وصَلَ إلى الولايات المتّحدة لتقديم شهادته من إسرائيل؛ فيُجيبُ الشّاهد بكلّ بساطة: «بالقطار».

تلك كانت لحظة محرجة للادّعاء، وللشاهد وللمحكمة بأكملها؛ فكان جليّاً أنّ الادّعاء يدفعُ على المنصّة بشهود من الصحيح أنّهم عانوا جحيم تريبلينكا، ولكنّ ذاكرتهم كانت محطّمة كلّياً، ومتداخلة، ومشوّشة ولا يمكن الاعتماد عليها في قاعة المحكمة.

وكان هناك شاهد آخر، إلياهو روزنبرغ، الناجي من معسكر تريبلينكا، والذي كان يعدّ الشاهد الأساس للادّعاء ضدّ دميانيوك، وقد شكّل ضغطاً هائلاً في البداية من خلال شهادته على المحكمة للاقتناع بأنّ دميانيوك هو نفسه إيفان الرّهيب، وكان أشدّ الشّهود هيجاناً وحدّة في شهادته. ومع ذلك، اكتشفت المحامي الإسرائيلي شيفتيل، أنّ روزنبرغ نفسه قام في العام ١٩٤٧ بتقديم شهادة لصائد النازيين المخضرم، توفيا فريدمان، يقول فيها إنّه وآخرين قاموا بقتل إيفان الرهيب أثناء انتفاضة السجناء اليهود في تريبلينكا العام ١٩٤٣، ما شكّل صدعاً حقيقياً وملموساً في شهادته أمام المحكمة ومدى مصداقيّتها. وعند مواجهته بهذا التناقض بين شهادتيه، فسّر روزنبرغ هذا التناقض بالقول إنّ الشهادة الأولى كانت تعبّر عن رغبة بأن تكون حقيقة، عن رغبة بأنّ أحداً من اليهود قتل قاتل اليهود أنفسهم: «في ذلك الوقت، كانت أمنية قلبيّة، بالطّبع اعتقدت أنّه قد قتل، كان الأمر ناجحاً، هل يمكنك تخيّل هذا يا سيدي! البهجة من هذا النجاح العظيم، من هذا الحدث العظيم، أن شخصاً ما قضى على قاتلنا؟ هل يوجد أيّ شك؟ صدقت هذا من كلّ قلبي! يا ليتها كانت الحقيقة، يا ليتها! هذه الحقيقة بأكملها. أراد كلّ شخص منّا التفاخر بكيفية قتله. كان الأمر هائل الأهميّة. ولكن.. إنه المخلوق الجالس أمامنا».

تعبّر شهادة روزنبرغ عن أزمة داخليّة عايشَها النّاجون من المحرقة، خصوصاً أولئك الذين وصلوا إلى إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وكانوا يُواجهون بسؤال مُتشكّك: «كيف يعقل أنّكم نجوتم وقتل ٦ ملايين آخرين! ما الذي فعلتموه لكي تنجوا من هذا الرعب؟»، وكان على النّاجين تطوير صورة مختلفة عن كيفيّة نجاتهم وإن عَنى ذلك ابتداع ذاكرة مختلفة كلّياً. وذلك ما فسّره الذي مثّل الادّعاء الإسرائيليّ مسوغاً التناقض بين شهادتيّ روزنبرغ بالقول: «أعتقد أنّ الشهود متلامسون مع شعورهم العميق بالذنب لبقائهم أحياء، لعدم انتحارهم، حتّى أن أحداً قد يسألهم كيف تمكّنتم من البقاء على قيد الحياة؟ وقد أرادوا البقاء أحياءً، وفعلوا المستحيل ليظلُّوا أحياءً، وربّما احتاج روزنبرغ إنجازاً بطولياً، ليتغلّب على شعوره بالذنب.. أعتقد أنّ ذلك التفسير الصحيح، وأنّ أحداً لم يقتل مشغّل غرف الغاز في تريبلينكا وكان ذلك مجرّد جزء من أسطورة قتل إيفان الرهيب أثناء انتفاضة السجناء في المعسكر».

الحكم أخيراً

رغم كلّ الجدل الذي شهدته قاعة المحكمة المركزيّة في إسرائيل حول هويّة جون دميانيوك وإن كان هناك التباس حقيقيّ في هويّته الشخصيّة وإن كان فعلاً إيفان الرهيب، إلّا أنّ المحكمة وبعد عامٍ على بدئِها وصلت أخيراً إلى حكمها النهائيّ في القضيّة، الحكم الذي استند وبشكلٍ أساس وكُلّي على شهادة النّاجين من المحرقة ولم يلتفت إلى كلّ أسس الشكّ المعقول الأخرى في هويّة دميانيوك، والذي صاغه قاضي المحكمة المركزيّة بهذه الصّيغة: «أمامنا لائحة اتّهام بشعة وصادمة. كلماتها حارقة وقصّتها تبثُّ الرعب في القلوب. إنّها الحقيقة الشنيعة والمريرة التي طلب منّا كشفها، لتحديد إن كان المتّهم اشترك في تلك الجرائم أم لا... لذلك السّبب نحن مطالبون باستخدام شهادات بقايا النار، الناجين الذين رأوا المجرمين في مصنع الموت في تريبلينكا، ولكن يجب أن يُقال، من المهم أن تسمع كلماتهم وتفحص مصداقيّتهم. إن كانت شهاداتهم ليست متأثرة بأمنيات القلب، أو ذاكرة خانتهم أو خطأ بريء في تحديد الهويّة. قد يسأل المرء هل من الممكن تذكّر أمور حدثت قبل زمن طويل جداً ووصفها بدقّة؟ قبل ٤٥ عاماً وأكثر؟ وقد يسأل المرء أيضاً: وكيف يمكن للمرء أن ينسى؟، كيف يمكن لشخص نجا من الموت والقتل اليومي والإذلال والظلم، كيف يمكنه أن ينسى؟ وبناء عليه، نحكم على المتّهم بارتكابة جرائم ضدّ الشعب اليهوديّ وفقاً للقانون الإسرائيلي «١أ١»: قانون جرائم النازيين والمتعاونين للعام ١٩٥٠...».

حكمت المحكمة المركزيّة بالإعدام شنقاً على جون دميانيوك لجرائمه المنسوبة إليه بوصفه «إيفان الرهيب»، مشغّل غرف الغاز في معسكر تريبلينكا الواقع في بولندا الشرقيّة، وكان نصّ الحكم بمثابة مستند اتّهام تاريخي لا يستندُ إلى أيّ حقائق، وثائق أو مستندات، فيما عدا شهادات النّاجين، تماماً كما كانت الحال مع محاكمة آيخمان، مع فارق اعتراف آيخمان بجرائمه وهويّته الشخصيّة وإصرار دميانيوك على براءته من كلّ التهم المنسوبة إليه والهوية الشخصية المنسوبة إليه.

وربّما لو انتهج الادّعاء الإسرائيليّ نهجاً آخر في إدانة دميانيوك، لما كان من الممكن إطلاق سراحه لاحقاً وتبرئته على أساس الشكّ المعقول من قبل المحكمة العليا الإسرائيليّة في العام ١٩٩٣ بعد ظهور وثائق سوفييتيّة تؤكّد على أنّ «إيفان الرهيب»، كان إيفان مارشينكو، وليس جون إيفان دميانيوك. ولكنّ الادّعاء الإسرائيليّ، والمنظومة القضائيّة الإسرائيليّة بأكملها، كانت بحاجة لإعدام «إيفان الرهيب»، بوصفِهِ عدوّاً لدوداً للشعب اليهوديّ، بوصفِه تجسيداً لآلة الشّر النازيّة الهائلّة التي حكمت على الشعب اليهوديّ بالإبادة؛ ولم يكن معنيّاً الادّعاء الإسرائيليّ بمحاكمة «جنديّ مشاة»، في هذه الآلة الضّخمة، بل كان معنيّاً بمحاكمة «تاريخيّة»، بإقامة «جلسة استماع للتاريخ»، وذلك ما أدّى إلى براءة دميانيوك لاحقاً في العام ١٩٩٣، وعودته إلى الولايات المتّحدة، بعدما ثبَت أنّه ليسَ «إيفان الرهيب»، وذلك رغم أنّه لم يكن هناك أيّ شك في أنّه كان جزءاً من آلة الإبادة، وكان حاضراً في معسكرات الموت النازيّة كسوبيبور، فلوسنبرغ، مايدانيك وربّما تريبلينكا أيضاً؛ ولكنّ منذ أن كان الحكم الصادر بحقّه هو حكمٌ قائم على أساس أنّه «إيفان الرهيب»، تمّ إبطال هذا الحكم استناداً إلى وثائق تُشكّك في أنّه «إيفان الرهيب»، ولم يكن ممكناً إعادة محاكمته استناداً إلى تهمٍ أخرى لا يمكن الطّعن فيها.

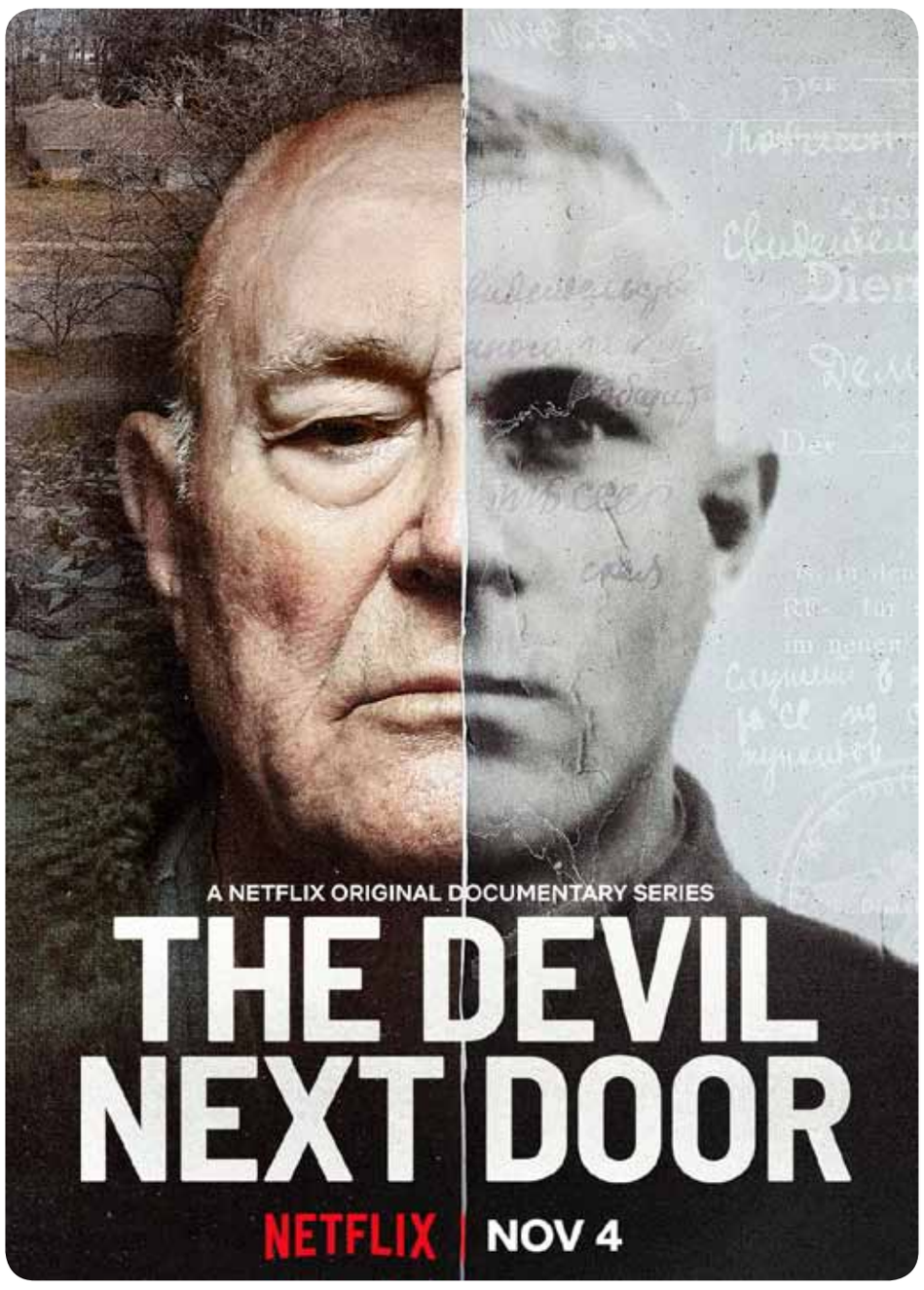

ملصق المسلسل.

ملاحقة أخرى لمحاكمة أخيرة

في العام ٢٠٠٩ تمكّن مكتب التحقيقات الخاصّة بعد جولة أخرى من التحقيقات والمزيد من الأدلّة من إصدار قرارٍ بترحيل جون دميانيوك إلى ألمانيا، إذ كان هناك اقتناع تامّ لدى مكتب التحقيقات الخاصّة بأنّه ربّما ثمّة شكّ في أنّه هو نفسه «إيفان الرهيب»، لكن ليس هناك أيّ شك في أنّه كان حارساً في وحدة تراونيكي الأوكرانيّة النازية المتخصّصة في الإبادة، القتل والتعذيب الوحشيّ، ولم يكن هناك شكّ أيضاً في أنّه خدم في معسكر سوبيبور، في بولندا الشرقيّة، ومعسكرات اعتقالٍ أخرى. وفي الوقت الذي شعرت فيه عائلة دميانيوك أنّ كلّ شيء انتهى أخيراً وبلا رجعة، لم يكن مكتب التحقيقات قد انتهى تماماً من دميانيوك، وفي العام ٢٠٠٩ قاموا باعتقاله مرّة أخرى.

على الكاميرات ظهر دميانيوك محمولاً على كرسيّ متحرّك وفي وضعيّة صحّية تبدو سيئة جداً، وبمجرّد اعتقاله أسرعت العائلة لتقديم استئناف على قرار المحكمة بترحيله إلى ألمانيا على أساس أنّ ترحيله في هذه الوضعيّة الصحّية السيّئة سيُشكّل تعذيباً وانتهاكاً قانونياً لحقوقه الفرديّة. تراجعت المحكمة، لكن مكتب التحقيقات الخاصّة كان لديه تسجيل فيديو يظهر دميانيوك قبل ساعاتٍ قليلة من اعتقاله يمشي بشكلٍ طبيعيّ ويقود سيّارته ويعود إلى البيت وليس على الإطلاق في وضعيّة سيّئة؛ كان ممثّلاً بارعاً وحتّى تلك اللحظة، تمكّن لـ٣٠ عاماً من خداع الحكومتين الأميركية والإسرائيليّة.

عادت المحكمة أخيراً وأصدرت قراراً بترحيله إلى ألمانيا. وفي ميونيخ، نُسبت إليه تهم المشاركة في عملية قتل ما يزيد عن ٢٨ ألف يهوديّ خلال الحرب العالميّة الثانية، وأصدرت حكماً سريعاً بإدانته وسجنه لمدّة خمس سنوات. وما جعلَ من حكمهِ نهائياً بخِلاف الحكم السابق، أنّ المحكمة الألمانيّة لم تسع لمحاكمة التاريخ، كما لم تسع لمحاكمة رموز تاريخيّة، بقدر ما تعاملت مع حقائق وأدلّة تُشير إلى مشاركته مشاركة فعّالة في عمليّات التعذيب وإجراءات الإبادة الجماعيّة في معسكرات الموت النازيّة، ولم يكن هناك أيّ جدالٍ حول ما إن كان في النّهاية بالفعل «إيفان الرّهيب» أم لا، ولكنّ فقط حقيقة أنّه كان هناك بالفعل، جنديّ مُشاة أم رمزا للوحشيّة، لم يكن مهمّاً.

السؤال المهمل في نهاية الوثائقيّ

كان السبب وراء فشَلِ المحكمة الإسرائيليّة في إدانة دميانيوك إصرارها على محاكمة التّاريخ، في حين دانته المحكمة الألمانيّة بوصفه جنديّ مُشاة، مُتعاوناً مع الآلة النازيّة الدمويّة، وتلك مثّلت سابقة. فقبل إدانة دميانيوك لم تكن المساعدة أو التحريض، أو أن تكون جزءاً من آلة القتل النازيّة، تمثّلُ جريمة، وقد شكّل دميانيوك سابقة قضائيّة.

وكان هذا السّؤال المهمل من قبل صُنّاع الوثائقيّ؛ ما هي مسؤوليّة جنود المُشاة في أيّ عمليّة إبادة جماعيّة؟ فهم، في النّهاية، الأدوات الحاسمة لتنفيذ ونجاح أيّ عمليّة إبادة جماعيّة ومن دونهم لن تكون هناك إبادة جماعيّة وما كان ليكون هناك هولوكوست من الأصل. ولا يقلّ السّؤال أهميّة في سياق الاستعمار الصهيونيّ، أو أيّة عمليّة إبادة جماعيّة أخرى حصلت أو لا زالت تحصُلُ في التّاريخ أو الحاضر. يعتقد حفيد دميانيوك أنّ جدّه فعل ما توجّب عليه فعله لكي ينجو، وأنّ أيّ شخصٍ قد يجدُ نفسه في تلك الوضعيّة ربّما يفعل مثل ما فعله وأكثر. لا يعقل التّفكير أنّ آيخمان فقط كانَ مسؤولاً برفقة بعض المسؤولين النازيين الآخرين عن جرائم النازيّة، تماماً مثلما لا يعقل التّفكير أنّ أيّ مجموعة تتألّفُ من عشرات الأشخاص قد تكون مسؤولة، بشكلٍ حصريّ، عن أيّ إبادة جماعيّة؛ إنّها مسؤوليّة جماعيّة، ودميانيوك يُمثّلُ تجسيداً مُصغّراً لمجموعات بشريّة هائلة اشتركت، بفعاليّة أو من غير فعاليّة، بكفاءة أو بعدم كفاءة، في إبادة مجموعات بشريّة هائلة أخرى، دون أيّ تفكيرٍ أو تردّد.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
تقرير «مدار» الإستراتيجي2020
المشهد الإسرائيلي 2019
تحرير: هنيدة غانم

مراقب الدولة: إسرائيل فشلت في توفير وتطوير مصادر طاقة بديلة حتى بموجب خطط الحكومة!

مراوح توربينات الرياح على تلال الجولان المحتل.

كتب هشام نفاع:

«فيما تتبارى الدول في أنحاء العالم على توليد طاقة أنظف وأرخص وأكثر استدامة، فإن أرباب الصناعة في أنحاء العالم يتطلعون بشكل متزايد نحو إسرائيل لنشر النور على الأمم باستخدام الطاقة الشمسية»- هذا ما تتفاخر به وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها، مضيفة أنه «منذ تأسيسها، أدركت إسرائيل الإمكانيات الكامنة بتوليد الطاقة من أشعة الشمس الوفيرة. وتعِد تقنياتها الجديدة بمستقبل أكثر إشراقا بالنسبة للعالم بأسره». وهي تضفي من خلال مقال يعود تاريخه إلى ٢٠١١/١/٣ بُعداً يقترب من الأساطير، قديمها وحديثها، بالقول إنه «بعد آلاف السنين من قيام القائد التوراتي يهوشواع بن نون بالتضرع والصلاة لبقاء الشمس مشرقة مدة كافية لينتصر في معركة مصيرية في فجر التاريخ الإسرائيلي، أقرّ رئيس الحكومة المؤسس دافيد بن غوريون بأن الأشعة المنبعثة من هذا الكوكب الساخن، هي مصدر الحياة لكل نبتة وحيوان، غير أنه مصدر لا يستغله البشر إلا قليلا، ومن الممكن تحويله إلى قوة دافعة، وقوة ديناميكية وكهربائية». وهنا تشير إلى اختراع السخّانات التي تعمل بالطاقة الشمسية في الخمسينيات ما جعل الدولة «رائدة عالميا في مجال أنظمة المياه بالطاقة الشمسية»، على حد وصفها. بل تصل أوصاف المديح الذاتي إلى حد قول ما يلي: «إسرائيل تنشر النور على الأمم من خلال استخدامها للطاقة الشمسية».

لكن هذا الترويج الدعائي المؤلف من التقريظ الذاتي يصطدم بحقائق أخرى، لا توردها جهات أجنبية، ولا منظمات بيئية ولا حقوقية، بل مؤسسة دولة رسمية هي مراقب الدولة الإسرائيلية. وهو يكتب في تقرير حديث بعنوان «تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل التعلّق بالوقود»، أن «دولة إسرائيل وضعت أهدافاً طويلة المدى لمجال توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة ولتوسيع استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر يمكن تفاديه بمجال الطاقة، والمنافع البيئية والاقتصادية الناجمة عن استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى الضرر الذي سيلحق بالالتزامات الدولية للحكومة».

الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف

في العام ٢٠١٠، نشرت وزارة البنى التحتية، الطاقة وموارد المياه الإسرائيلية، ورقة وضعت فيها هدفاً أنه بحلول العام ٢٠٢٠، ستصل نسبة استهلاك الطاقة المستغلة من مصادر متجددة إلى ١٠٪ من مجمل الطاقة التي يتم إنتاجها في إسرائيل. لكن الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف.

للمقارنة، كما نقل موقع i٢٤ الإخباري الإسرائيلي: بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تعتبر الصين، التي كانت في الماضي ملوثة جداً، رائدة مجال الطاقة المتجددة، في حين أن الولايات المتحدة تحتل المركز الثاني. والدنمارك – دولة مساحتها وعدد سكانها قريب من إسرائيل – أنتجت أكثر من ٧٠٠٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة في العام ٢٠١٥. أما إسرائيل؟ فقد انتجت أقل من ٨٠٠ ميغاواط تأتي من مصادر طاقة متجددة – ٢,٦٪ فقط من مجمل استهلاك الكهرباء في إسرائيل. لسنوات عديدة كانت تعتبر إسرائيل رائدة في مجال الطاقة المتجددة – في سنوات الخمسين، كانت الرائدة عالمياً باستخدام سخانات المياه الشمسية التي استخدمت في حوالي ٣٠٪ من المباني السكنية في إسرائيل. لكن حصل عطب ما مع مرور السنين.

جاء في تقرير مراقب الدولة المشار إليه أعلاه: بموجب الاتفاقيات الدولية، تعهدت دولة إسرائيل بالمشاركة في الجهد العالمي لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وتم التعبير عن التزام إسرائيل، من بين أمور أخرى، في تحديد أهداف لتنجيع الطاقة. ولهذه الغاية، سنّت الدولة قوانين وأنظمة وعدة قرارات تنفيذية تضمنت تخصيص ميزانيات كبيرة. لكن الدولة، يتابع التقرير، فشلت في تحقيق أهداف التنجيع التي حددتها لنفسها، ففي العام ٢٠٢٠ كان معدل تنجيع الطاقة في إسرائيل أقل من نصف الهدف الذي تم تحديده.

المراقب يورد بعض مضامين الرؤى العلمية المعتمدة والتي تتخذها الحكومة، على مستوى التصريح الرسمي على الأقل، مرجعية لها. ومنها أن تنجيع الطاقة هو المفتاح لضمان اقتصاد طاقة في المستقبل آمنا وموثوقا ورخيصا ونظيفا، يساهم في توفير التكاليف وتحسين نوعية الحياة، والحد من تلوث الهواء وتلويث مصادر المياه، وعلى المستوى الوطني - تقليل العبء الاقتصادي والاعتماد على واردات الطاقة وتعزيز استقلال الطاقة في الاقتصاد الإسرائيلي. ووجد التقرير، من بين أمور أخرى، أنه على الرغم من أن هدف تنجيع الطاقة المحدد في إسرائيل العام ٢٠٠٨ للعام ٢٠٢٠ كان ٢٠٪، فإن التخفيض الفعلي كان ٧,٥٪ فقط.

الوزارات لم تبلّغ عن شكل استهلاكها للطاقة

تشير البيانات المعتمدة إلى أن الأضرار السنوية المقدرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إسرائيل العام ٢٠١٩ بلغت ١٠,٩ مليار شيكل. وفي العام ٢٠٢٠ بلغ المعدل المتوقع للكفاءة في استهلاك الكهرباء ٧,٥٪ فقط، مقارنة بالهدف البالغ ٢٠٪ المحدد في العام ٢٠٠٨.

وجد التقرير أن ٤٧٪ من الوزارات الحكومية لم تبلغ وزارة الطاقة عن شكل وتوزيعة استهلاكها للطاقة وأن ٤٤٪ من السلطات المحلية لم تبلغ الوزارة بشكل وتوزيعة استهلاكها للكهرباء في ٢٠١٨، كما يقتضي القانون والأنظمة القانونية.

يقول مراقب الدولة إنه ابتداء من تموز ٢٠١٩ وحتى كانون الثاني ٢٠٢٠، فحص مكتبه الإجراءات التي اتخذتها الوزارات الحكومية لزيادة تنجيع الطاقة في الاقتصاد وتحقيق أهداف الحكومة في هذا المجال. من بين أمور أخرى، فحص مكتب مراقب الدولة تنجيع قطاع الكهرباء والنقل، والقطاع العام، ومجال البناء. تم إجراء الفحص في كل من: وزارة الطاقة وشركة الكهرباء الإسرائيلية م.ض. سلطة الكهرباء، وزارة حماية البيئة، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الضرائب، مديرية التخطيط، ووزارة البناء والإسكان وكذلك في وزارة المالية - قسم الموازنة وشعبة المحاسب العام.

وجد التقرير أنه وفقاً لهدف تنجيع الطاقة المحدد في العام ٢٠٠٨، كان يفترض أن يتم تحقيق تنجيع الطاقة في العام ٢٠٢٠ من خلال تقليل استهلاك الكهرباء المتوقع هذا العام بنسبة ٢٠٪. ولكن لم يتم تحقيق هذا الهدف بالكامل بحيث تم تخفيض الاستهلاك الفعلي للكهرباء في العام ٢٠٢٠ مقارنةً بالاستهلاك المتوقع، لكنه ظل أعلى من المستهدف. وبهذه الطريقة كان التخفيض الفعلي ٧,٥٪ فقط. بالإضافة إلى ذلك، في جوانب خطة تنجيع الطاقة، تبين أن برنامج خفض استهلاك الكهرباء في السنوات ٢٠١٦-٢٠٣٠ لم يشمل وضع أهداف مرحلية ولا ميزانيات ولا مقاييس ضبط ومراقبة لدرجة الامتثال للأهداف الموضوعة.

على صعيد المواصلات والنقل، جاء في التقرير أنه في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، كانت هناك زيادة بنسبة ١٥٪ في حجم السفر بوسائل النقل الخاصة، بينما كانت هناك زيادة بنسبة ٢٪ فقط في السفر بوسائل النقل العامة. وبهذا يتبيّن أنه لم يتم تحقيق هدف تحويل ٢٠٪ من المواصلات إلى وسائل النقل العام الخاص بحلول العام ٢٠٢٠. الخطة التي أعدتها وزارة المواصلات لتقليل حجم السفر بوسائل النقل الخاصة، لا تلبي هدف التخفيض بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهناك حاجة إلى خطة استراتيجية لتطوير تدابير تكميلية.

كما وجد تقرير الرقابة أن وزارة الطاقة وقسم المحاسب العام في وزارة المالية خصصا، من بين أمور أخرى، ميزانية قدرها ٥٠٠ مليون شيكل لقروض تضمنها الدولة للاستثمار في مشاريع تنجيع الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لكن هذه الخطة لم يتم تنفيذها بالمرة بعد. فيما يتعلق بتقارير استهلاك الطاقة، تبين أن ٤٧٪ من الوزارات لم تبلغ وزارة الطاقة عن شكل استهلاكها للطاقة في العام ٢٠١٨، ولم تبلغ ٤٤٪ من السلطات المحلية عن شكل استهلاكها للكهرباء في العام نفسه.

لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة

في فصل تناول بدائل الطاقة، يقول التقرير إن في دولة إسرائيل، كما هي الحال في سائر دول العالم، هناك وعي متزايد بشأن تشجيع الانتقال إلى الطاقة المتجددة - الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من المصادر غير القابلة للتآكل والنفاد التي ليست وقوداً أحفورياً. يكمن في صميم هذا الاتجاه إدراك أن مصادر الطاقة القابلة للتآكل والنفاد لن تبقى إلى الأبد، ويجب الاستعداد لذلك من خلال تنويع مصادر الطاقة. التقنيات الرئيسة المستخدمة حالياً لإنتاج الطاقة المتجددة في إسرائيل هي تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتكنولوجيا إنتاج الطاقة بواسطة الرياح. وقد فحص مكتب مراقب الدولة الإجراءات التي اتخذتها الوزارات الحكومية للحد من تلوث الهواء من خلال تعزيز الطاقات المتجددة وتدابير تقليل الاعتماد على الوقود الملوث.

فيما يتعلق بالخطة الشاملة لاقتصاد الطاقة تبيّن أن هناك وثيقة سياسة حول «أهداف اقتصاد الطاقة» للعام ٢٠٣٠ ولكن لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة نفسه، على الرغم من أن وزارة الطاقة حاولت التقدم في العقدين الماضيين. ووجد أيضاً أن الزيادة في حجم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في اتجاه إيجابي، لكن الفحص المقارن للأهداف المحددة – ٥٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠١٤ و ١٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠٢٠ - يظهر فجوات ٥٨٪ و ٥٠٪ على التوالي. كذلك تبين أنه في بداية العام ٢٠٢٠، كان حجم الكهرباء المولدة من طاقة الرياح حوالي ٣,٥٪ فقط من الحصة التي حددتها الحكومة الإسرائيلية.

أما العوامل التي تعوق تطبيق توليد طاقة الرياح فهي، من بين أمور أخرى، الخشية من «المساس بالأمن» وتشويش حركة الطائرات بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن إدارة التخطيط فحصت خيارات للمواقع ذات الصلة التي سيتم فيها تركيب مراوح الرياح كجزء من السيناريو المرافق لمشروع الخطة الشاملة، فقد تبيّن أنه تم تحديد موقع واحد فقط في منطقة مساحتها ٣٠٠٠ دونم وأن المخطط لم ينل مصادقة سلطات التخطيط بعد.

هناك أيضا عوائق في بناء منشآت توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على أسطح مقرات الوزارات والمؤسسات التعليمية. وبحسب التقرير، لم تتم إزالة العوائق أمام تنفيذ قرار اتخذته الحكومة العام ٢٠١٦ فرض على المحاسب العام في وزارة المالية العمل لتعزيز بناء منشآت الطاقة الكهروضوئية على مباني الوزارات والمؤسسات الحكومية. كما أن العوائق التي تحول دون بناء المنشآت على أسطح المؤسسات التعليمية لم تتم إزالتها بعد، وليس هناك التزام بتضمين بنية تحتية مناسبة لهذه المرافق في المؤسسات التعليمية الجديدة.

ويخلص التقرير إلى أنه في العام ٢٠١٣، فحص فريق مشترك بين الوزارات الفوائد الاقتصادية لتوليد الكهرباء من الطاقات المتجددة على الاقتصاد. ويمثل التقرير توصية باستمرار نشاط الجهات ذات الشأن لإدارة سياسات تكامل الطاقة المتجددة في اقتصاد الكهرباء وفحص الفوائد الاقتصادية المترتبة على ذلك. اليوم، يمكن إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بسعر مماثل لإنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي. ولقد وضعت دولة إسرائيل أهدافاً طويلة المدى لنطاق توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة ولتوسيع استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص الرقابي أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر غير ضروري يمكن تفاديه بالطاقة، وبالمنافع البيئية والاقتصادية الناجمة عن استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية بالإضافة إلى الأضرار المتعلقة بالالتزامات الدولية التي أخذتها الحكومة على عاتقها. وبناء عليه، فمن أجل تحقيق أهداف توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، يوصي مراقب الدولة بأن تعمل وزارة الطاقة وسلطة الكهرباء ومديرية أراضي إسرائيل وإدارة التخطيط ووزارة المالية، جنباً إلى جنب مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، على إزالة الحواجز وأوجه القصور التي تم تحديدها في التقرير.

مصادر طاقة خضراء تحت الاحتلال

مما يجدر التوقف عنده أن الحكومة الإسرائيلية تعمل على استغلال أراض في هضبة الجولان السورية المحتلة لغرض إنتاج الطاقة الخضراء البديلة بواسطة توربينات ومراوح الرياح العملاقة. ونقل تقرير صحافي لوكالة «يورونيوز» أن سكّان الجولان المحتل تتملكهم مشاعرُ قلق بشأن مولدات الرياح التي باتت تنتشر في مناطقهم. فمرتفعاتُ الجولان المحتلة، تعدُّ ممراً رئيساً للرياح النشطة القادمة من الغرب، لهذا فهي منطقة مناسبة لنشر مولدات الرياح (التوربينات الهوائية) المستخدمة في توليد الكهرباء، لكنّ الجولانيين الذين تعمل غالبيتهم في قطاع الزراعة، يرفضون هذا المخطط الذي يشمل بناء ٣١ توربينا هوائيا يبلغ ارتفاع الواحد منها ٢٠٠ متر على سفوح التلال.

ويؤكد المزارعون أن مولّدات الرياح ستضر بالزراعة في المناطق التي تقام فيها، كما أنّ تلك «الصواري الإسمنتية» ستنال من الرابط المقدس الذي يشدّهم إلى أرضهم، هذا الرابط الذي يورَّث من جيل إلى جيل، حسب ما يؤكد السكان، الذين ينظرون إلى تلك «المراوح» على اعتبار أنها رمزٌ لتكريس الاحتلال الإسرائيلي على هضبة الجولان. بعض ملاك الأراضي الذين وقّعوا اتفاقات تأجير للشركة التي تسعى لبناء تلك المولّدات، قالوا بعد ذلك إنهم لم يكونوا على دراية بالآثار المضرّة المحتملة لوجود توربينات الهواء في أراضيهم.

ويقول المحامي عوديد فيلر، من جمعية حقوق المواطن: «من المقرر إنشاء ٣١ توربينا في مرتفعات الجولان وسط المناطق الزراعية التي تعود للسكّان، وهذه المناطق تنتشر فيها بساتين التفاح والكرز وأشجار اللوز، إضافة للزراعة التقليدية، هنا تجد مدرجات زراعية يصعب مشاهدتها في مكان آخر». ويضيف أنه لا يجري الإصغاء لهؤلاء السكان لأنهم ليسوا مواطنين ولا يشكلون قوّة انتخابية لأي حزب أو كتلة سياسية، فيجري تجاهل صوتهم ومطلبهم.

قبل سنوات شرحت منظمة «غرينبيس» الفشل في تطوير مصادر الطاقة البديلة، ومما قاله أحد خبرائها لموقع i٢٤: في نهاية العقد الماضي، اكتشفت إسرائيل حقول الغاز الطبيعي، وهجر الجميع الطاقة الشمسية، واعتقدوا أن طاقة الغاز ستحل جميع مشاكلنا – إنها أنظف من الفحم والنفط ولدينا احتياطات هائلة منها لكي نعتمد عليها. لكن هذا غير صحيح أولاً بسبب الانبعاثات الغازية، وثانيا لأن سوق الغاز ستفيد عدة عائلات فقط في إسرائيل، في حين أن الطاقة الشمسية هي الأكثر ديمقراطية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية